

البدر اللامع

﴿ في نظم جمع الجوامع ﴾

~~~~~

« للعالم النحوي الاصولي »

﴿ سيدي علي الاشعوني ﴾

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه آمين

—————

الطبعة الاولى

( علي نفقة حضرة الفاضل )

﴿ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ﴾

—————

سنة ١٣٣٢ هـ

~~~~~

منشأة السيفاءه بخوارمحاوطة جبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول ذوالنظير ألا شمتوني على
وأفضل الصلاة والسلام
وآله أهل السنا ولمة
وبعد فالعلم عظيم النفع
وقد تسامت رتبة الاصلين
هذا ومن أحسن ما قد جمعا
في حسن ترصيف متين السبك
فاخترت أن أنظمه في رجز
قصدا إلى تسهيله بالنظم
لأن طبع المرء مجبول على
أمنحه من غرر الفوائد
مما ما زدت به بقلت
وربما اغير التعبير
الحمد لله المهيمن العلي
على النبي أحمد التهامي
الناقلين شرعه لامة
لا سيما نفع علوم الشرع
فيها بنفع عم في الدارين
مقاصد العالمين في سفرهما
جمع الجوامع لنجل السبكي
مستعذب الالفاظ سهل موجز
على الفتى الطالب حفظ العلم
قبول ما بالانسجام قد حلا
زوائد كالدرر الفرائد
وربما تميزه أهات
لأجل شيء يقتضي التغيرا

والأصل من مقدمات قادمة والكاتب السبعة ثم خاتمة
 وربنا أسأل أن ينفع به وأن يقيم الوزن لي بسببه
 وأن يمن بالرضى والرحمة لي وللأصل وكل الامه

* الكلام في المقدمات *

مجموع طرق الفقه الاجمالية فن أصول الفقه لاعرفان تي
 عارفها وطرق الاستفادة منها وحال المستفيد عادة
 هو الأصول قلت حدتين في حد الأصول حده لم يوف
 وشيخنا ذا حيث تين ضمنا حد الأصول وبه عن ذا غنى
 والفقه باعتبار فن الفرع علم بالاحكام التي للشرع
 لأحمد الفرعية التحصيلي ذا العلم من دليلها التفصيلي
 والحكم في الشرع خطاب الرؤف (١) علق بالفعل من المكلف
 بالاقضاء أو بتخير فلا حكم سوى لله جل وعلا
 والحسن والقبح بمعنى ما يرى ملائماً للطبع أو منافراً
 وصفة الكمال والنقص أنسب للعقل أمّا ما بمعنى الموجب
 شرعاً لمدح أو لذم عاجلاً ولثواب أو عقاب آجلاً
 فهذا أنسب للشرع لا للعقل فالفن معتزلي الأصل
 والشكر المنعم بالشرع لزم لا العقل قيل الشرع لاحكم يلزم

(١) رؤف على فعل لغة في الرؤف

فالأمرُ موقوف إلى أن يُجلى
فإن نفي ثلث لهم وقِف
فلم يكلف غافل ومُلجأ
وهكذا المكره في الصحيح
فالائم للقاتل من إشاره
قلت جواز أنه يكلف
والأمر بالمعدوم قد تعلّق
ثم إن اقتضى الخطابُ الفعلَ مع
أو تركه بالجزم فالتحريمُ
إن خصّ بالنهي فكرهٌ أولاً
وإن أتى مخيراً فهو بُعد
شرطاً صحيحاً فاسداً إذا منع
وحدٌ كل واحدٍ منها عُرِفَ
وعن أبي حنيفة الخلاف
لسنة ومستحب ندب
والخلف لفظي وبالشروع ما
وإنما يلزم في الحجج به
والسبب الذي يضاف الحكم له
من حيث ذا معرف أو غيره
وحكم المعتزلون العقلاً
فإباحة وحظر ما اعترف
ورأي من أجاز هذا خطأ
ولو على القتل بلا مبيح
بقاء نفسه لدى إجباره
أقوى إليه رجع المصنف
معنى وخلف ذي اعتزال طرّقا
جزم فإيجاب والّا الندب ضع
أو دون جزم فله تقسيم
فهو المسمّى بخلاف الأولى
حينئذ إباحة وإن ورد
أوسياً فذا خطاب الوضع
وعندنا الواجب للفرض ردف
وعُدّ لفظياً والارتداد
نطوع بخلف بعض الصّخب
يلزمه النعمان قسراً ألزما
لأنه كفرضه في الشبه
لنسبة التعلق المتصلة
والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودي صف
 تقيض حكم الشيء كالأبوة
 وفاق ذى الوجهين وجه الشرع
 كون القضاء بعده لا ينتقر
 وقد به إجزاءها أى قد قضى
 وخصص الاجزاء بالمطلوب
 قائلها البطلان ذارديفه
 ثم الاداء فعل بعض قيل بل
 قبل الخروج والمؤدى ما فعل
 مقدرا بالشرع قدرا مطلقا
 أى فعل كل قيل به، من ما اتقضى
 لفعله ما يقتضيه مسجلا
 والفعل ثانيا اذا اعاده
 وقيل عذر فصلا كورا
 فهو الموافق لما الفقه جرى
 سهلا لعذر مع قيام السبب
 كأكل ميت لا اضطرار قصر
 فى حيث لا يجهد صوم واجبا
 بخلاف الاولى قلت للنهيين
 بالظاهر المنضبط المعرف
 لدى القصاص ثم حذ الصحة
 وقيل ان عبادة فالمرعي
 بصحة العقد ترتب الأثر
 عبادة وقيل اسقاط القضاء
 وقيل بالواجب لا المندوب
 وهو الفساد لا أبا حنيفة
 كل الذى وقت جوازه دخل
 والوقت حد بالزمان اللذ جعل
 ثم القضاء ضد اداء سبعا
 وقت له تداركا لما مضى
 مقضيه هو الذى قد فعلا
 فقيل ان خلال اعاده
 معادة قلت المؤخر أنصرا
 عليه ثم الحكم ان تغيرا
 للحكم الاصلى رخصة يلعب
 مراحل والسلم فطر السفر
 ومستحبا أو مباحا آيا
 لا تلفها كغاصب الخفين

وغسل خف ماسح والآ
 بأنه ما يمكن التوصل
 فيه لمطلوب يراد خبري
 لسلف لنا قليل مكتسب
 وحدنا المطرد المنعكس
 قيل الكلام أزلا قد منما
 والنظر الفكر الذي يؤدي
 وسم إدراكا خلا عن حكم
 جازمه الذي أبا التغييرا
 هو اعتقاد صح حيث طابقا
 وما سوى الجازم فهو ظن
 لانه راجح أو مرجوح
 والعلم قد قال الامام حده
 بخكم ذهن جازم مطابق
 تعريفه لانه ضروري
 فالرأي الامساك لعسر الفهم
 لم يتفاوت وتفاوت الطرق
 والجهل حد باتفا العلم بما
 رقبيل بل تصور الشيء على

عزيزة ثم الدليل قد جلا
 بالنظر الصحيح حين يعمل
 والخلف في العلم عقيب النظر
 وقيل لاقت والاول أحب
 والجامع المانع وهو أنفس
 اسم الخطاب قيل أو تنوعا
 لعلم أو ظن يجزم الحد
 تصورا تصديقه بالحكم
 علم وما قد يقبل التغييرا
 وفاسد ان لم يكن مطابقا
 وهم وشك قد حواه ذهن
 أو ذو تساوي فارع ما يلوح
 أمر ضروري وقيل حده
 لموجب وقيل غير لائق
 أبو المعالي عسر التصويري
 قال المحققون جزم العلم
 من كثرة الذي به قد اعتلق
 يقصد أي من شأنه أن يعلم
 خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الدهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

﴿مسئلة﴾

الحسنُ المأذون فيه واجبا ومستحبا ومباحا آيا
 قيل كذا فعل سوى المكفّر بما نهى عنه القبيح عرف
 فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولا
 لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن الملبح

﴿مسئلة﴾

ما جاز أن يترك ليس واجبا ووجل أهل الفقه مال ذاهبا
 الى وجوب الصوم حال العذر على مريض حائض ذي سفر
 وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشهرين
 عليه واللفظ مردّد الخلاف ثم هل المندوب مأمور بخلاف
 وفي الاصح لم يكن مكلفا بفعله كذا المباح قد وفا
 من أجل هذا كان تكليف الوري الزامهم ما فيه كلفة ترى
 لا طلب المذكور خلف ما جنح الباقلاني له ثم الاصح
 أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب
 والخلف لفظي فان المرعي وصف الاباحة بحكم شرعي
 فانه نسخ الوجوب اذ يجبي يبقى الجواز يعني انتفاء الحرج
 وقيل يبقى بعده الاباحة وقيل الاستحباب للرجاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالغير سقط
وقيل ما يختاره المطالب فان أتى بالكل قيل الواجب
أفضلها وان بترك الكل آل ف قيل إنه على أدنى الخصال
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل
وكالتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل كما يوجد
وظنه الاستاذ والجويني ونجده يفضل فرض العين
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجبل والشيخ الامام
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرضا فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهرنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الاكثر

قلت وقد صحح فيه النووي وجوب ذا العزم اذا فهو القوي
وقيل الاول وقيل الآخر وما على هذين ينهى ظاهر
والحنفي ما به الا اذا اتصل منه والا آخر له احتمال
لكن لدى تقديم الكرخي بقا تكليفه لا آخر الوقت انتقا
فان يزَل بعد فعلا ما فعل قلت أبو اسحاق عنه قد نقل
اطلاقه كحزبه لكن على ما ما هنا اطلاقه قد حملا
ومن يؤخر مع ظن الموت عص فان يعيش ويوف فالجمهور نص
على الاداء لا القضا كالقاضيين أعنى أبا بكر مع القاضي حسين
ومع ظنه البقا الصحيح لا يعصى خلاف ما كعج مهلا

﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا الا به المقدور أوجب مطلقا
كالا كثيرين ثالث الشقاق إن سبياً كالنار للاحراق
أبو المعالي شرطه الشرعيا لا ما يرى عقلياً أو عادياً
فترك ما حرّم لو تعذرا الا يترك الغير واجبا يرى
أو تختلط عرس بغيرها فتين حرم كنسي طالق من زوجتين

﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كزها ما تناولا خلاف رأي الحنفى فحاولا
بطل صلاة الزمن المكروه ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحده بالذات
 في نحو منصوب فقال المعظم
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب
 نعم وأحمد فافهما معا
 أت بواجب خلافا لأبي
 قال إمام الحرمين مرتبك
 مع انقطاع جمل تكليف وضيق
 وساقط على جريح أن حصل
 قيل البقا وقيل في انتقال
 لا حكم فيه موضح الاشكال
 بجهتين جاء كالصلاة
 فيه تصحُّ والثواب يُحْزَمُ
 والفخر للبطل ويسقط الطلب
 وخارج من أرض غصب مقلما
 هاشم القائل بل بما أبي
 في ورطة المصيان يعني مشتبك
 من مانع النهي وذامعني دقيق
 مكث يمت وكفوه أن انتقل
 مخير قال أبو المعالي
 يُلغى وقد توقف الغزالي

﴿مسئلة﴾

وجوزوا التكليف بالحال
 وابن دقيق العيد والشيخ أبو
 للاعتزال غير ما قد امتنع
 والآمدى وأهل الاعتزال من
 وابن الجويني كونه قصدا طلب
 والمذهب الحق وقوع الممتنع
 أي مطلقا ومنع الغزالي
 حامد والاكثر ممن ينسب
 لعلمه جل بأن ليس يقع
 بغداد ما للذات منعه زكن
 أي لا ورود نفس صيغة الطلب
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

﴿مسئلة﴾

حصول شرط الشيء شرعا ما اشترط
 في صحة التكليف جل من ضبط

في الكافرين كلّفوا الفروعا مفروضة وصححوا الوقوعا
 خلّفنا لرأى الاسفرائيني أبي حامد والا كثر من منتسب
 للحنفي مطلقا والجامع في ذا في الاوامر فقط والقائل
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي وخصص الشيخ الامام الخلفا
 فيما جرى خطاب تكليف وما اليه من خطاب وضع اتنى
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف وأثر العقود وهو الوافي

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل فعندنا في نحو لا تصل
 بالكف كلف أي بالانتهاء وفاق ما الشيخ الامام رائي
 وقيل فعل الضد قوم كلفا بعدم الصلاة أي بالانتفا
 وقيل قصد الترك فيه يشترط قلت نعم ليس أنجره فقط
 والامر عند الجم للفعل سرى تعلقا من قبل أن يباشرا
 بعد دخول وقته الزاما وقبل أن يدخل ذا اعلاما
 ويستمر حالة المباشرة في مذهب الا كثر من باشرة
 قال امام الحرميين ينقطع وهو فيه للغزالي تبع
 وقال قوم لم يكن تعلقا الا لانيها وهو قول حقا
 فاللوم قبلها على التلبس بكفه المنهى فانهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف وائر طلبه يعلم في الصحيح المأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار
 لصحة الإيقاع عند وقته كهم غداً مع علم سبق موته
 على غدير خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطعاً يعتقد
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كلفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي اتصل به على الترتيب أو على البدل
 فيحرم الجمع لدي الحالين أو يباح أو يسن فأرعى مارعوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح إذ أتت مكتوبة
 لا مابآحاد أتى على الأصح قلت ووجه ذا الخلاف ماوضح
 إذ أنما الخلاف في الحجية والسبع عن تواتر مروية
 وقيل إلا ما الاداء ناله كالمدة والتخفيف والامالة
 قال أبو شامة والذوق وبالشذوذ لم يجزان يُقرا
 خلاف ما الشيخ الامام اعتقدا وفيه من الالفاظ خلف القرا
 وذا الصحيح ما تبعدى العشر والبغوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسلك الآحاد به فهو الصحيح لوجود نسبه
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذباً للمرجئه
هل البيان واجب في تحمل ثلثها الاصح ان للعمل
والحق انه دليل النقل قد يجدي اليقين بقرائن انعقد
* المنطوق والمفهوم *

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا
ماجزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة
وجزئه تضمننا يسام واللازم الذهني له التزام
وذين للعقل اتسبن والسابقه لفظية لكونها المطابقة
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شيء فدلالة اقتضا
وحيث لم تقتضه (١) العبارة مالم يكن قعيد فذي اشاره
مفهوما لا فيه ذا إن واقفه في حكمه المنطوق فالموافقه
فخوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلمن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)
قلت وذا الاكثرين بُني والخلف في تسمية وأما
في الاحتجاج فالوفاق قد رعوا فالشافعي والامامان رأوا

(١) أي محل النطق (٢) لحن الخطاب (٣) مساو

أن دلالة لذا قيسيه^(١) وقيل لا بل أنها لفظية
 فالجمعة^(٢) السياق والقرائن^(٣) تفهنا والآمدى يقارن
 وهي^(٤) مجازا طلق الأخص في أعمه وقيل نقل العرفي^(٥)
 وإن يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذي استمر إليه
 ما ترك المسكوت من كالهائب^(٦) ولا جرى المذكور بجرى الغالب
 وقد نفي الثاني أبو المعالي^(٧) أو جهله^(٨) بحكمه أو غيره
 والمقتضى المذكور لا يمنع من بل قيل معروض المزيده عمه
 جا^(٩) صفة كالغنم التي قيدت لآخو في السائم حسب في الأصح
 نعم هل المنفى معلوف^(١٠) الغنم قلت الامام^(١١) أول القولين قد
 وعلة ظرف وحال وعدد^(١٢) منها وشرط غاية حصرا عقد
 إلا أنما فصل الضمير خبرا تقديم معمول وأعلى ما جرى

- (١) أي قياسيه (٢) يعني الغزالي (٣) أي دلالة (٤) حقيقة عرفية
 (٥) أي من مثل الخائف (٦) يعني امام الحرمين (٧) أي المخاطب
 (٨) أي في الحكم (٩) أي مفهوم المخالفة (١٠) أي نحو في السائمة
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعني الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلي إلا كما في لافقى إلا على
ثم الذى قد قيل منطوق (١) على ما سيجى بيانه مفصلاً

﴿مسئلة﴾

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب
وقيل معنى لقباً (٢) رأى ينى
فابن خويز منداد عدّ قائله (٣)
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما
فابن الجوينى صفة ما ناسبت
قلت وفى حجية الموافقه
أى لغة وقيل للشرع انتسب
بالحجة الدقاق ثم الصير فى
وفرقه أيضاً من الخنابله
وقوم الخبر حسب عطلا
به لسان الشرع قد تكلم
طوائف العدد حسب أنكرت
أبدى الانام كلهم موافقه

﴿مسئلة﴾

قد قيل فى الغاية منطوقٌ علا
فصفة قد ناسبت ذا المدد
فعدد فسبق معمول خلاص
وخالف ابن الحاجب البيان
والاختصاص الحصر والشيخ الامام
والحق مفهوم له الشرط تلاً
فطلق الصفة غير العدد
قول البيانى يفيد الاختصاص
وبعدّه الشيخ أبو حيان
يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال
حجية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

﴿مسئلة﴾

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلاً
 وحجة فالكيا والرازي وشيخنا الامام والشيرازي
 تفيد ههما وقيل نطقا قلت أراد ذا المقال النطقا
 هنا (١) وفي الغاية بالاشارة (٢) فقد بدا أنهما من دارة (٣)
 كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور فى الاصح
 ومن هنا ادعى الزمخشري أن هذى تفيد الحصر قلت ذاحسن

﴿مسئلة﴾

من جملة الالطاف احداث اللغة لما الضمير قد حوى مبالغه
 أقوى من المثال والاشارة افادة وأيسر العبارة
 وتلك الفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت
 وباكتساب عقلاً من نقل لا بمجرد اطلاع العقل
 مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى مبنى
 للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل
 كمثل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذينك اقسام
 والوضع جعل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا بهنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالاشارة (٣) أى من
 دائرة المنطوق لا المفهوم

إذ عنده لا بد من مناسبة
 فقليل يعني أن هذى الحاملة
 وقيل يعني أنها تكفيه في
 قلت الصحيح منهما إذا الثاني
 فاللفظ الخارجى لا للذهنى
 وشيخنا الامام بل للمعنى
 ولم يكن لكل معنى معتبر
 والمحكم المتضح المعنى قل
 عليه بعض الاصفيا قد يُطلع
 لما خفي من المعاني الآ
 كُتبتى الحال تقول الحركة
 في اللفظ المعنى الذى قد صاحبه
 على حصول الوضع للمشاكله (١)
 اعطاء معناه عن الوضع وفى
 حكاة عن عباد الاصفهاني
 يوضع خلفاً لامام الفن
 من حيث هو من غير أن يعنى
 لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر
 بعلم ما تشابه اختص العلى
 الفخر لفظ شاع ليس يوضع
 على الخواص الراجعين عقلا
 معنى عرى الجسم اقتضى تحرره

* مسألة *

قال ابن فورك وجهه ورالسلف
 علمها الله بوحى أو خلق
 قلت كقول شيخنا الحلى
 للاشعرى التوقيف أيضا ينسب
 لكونها ذات اصطلاح عرفت
 من الاشارة مع القرائن
 ان اللغات ذات توقيف سلف
 ذا الصوت أو علما ضروريا رزق
 الظاهر الاول عند العقل
 وأكثر المعتزلين يذهب
 بنحو ما أطفأنا تعرفت
 قال أبو اسحاق الاسفرائنى

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتج في التعريف توقفي وما اليه لم يُحتج فيحتملها (١)
 وقيل عكسه وقد توقفا جم علا والمصطفى أن يُوقفا
 فيه عن القطع وأن الأولاً أعني به التوقيف مظنون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلاني وأبو المعالي والآمدی وكذا الغزالي
 لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس
 نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي
 وقيل تثبت الحقيقة فقط ولفظة القياس تعني من ضبط
 عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقرار فيه عمماً

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصوراً فقل
 للفظ جزئي والآ كلى فتواط ما استوى في الكل
 مشكك لدى تفاوت وان تعدداً فتيان يعين
 فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف بعد
 وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين
 أولاً فذا (٢) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازاً مثل معني الأسد
 والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع
 فان يرى التعيين خارجياً فالشخص قل والجنس فه ذهنيّاً

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ثاني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه
 مسئلة

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا
 لنسبة بينهما في المعنى وفي الاصول من حروف المبني
 وعنده لا بدّ من تغيير في لفظ ما اشتق ولو تقديري
 وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادي (١)
 من لم يقم وصف به ما اشتق له من لفظه اسم خالف المعتزله
 ومن بناهم مقال الكلي ان الخليل ذابح للنجل
 وهو ابنه اسماعيل في ماصححا مع اختلاف بينهم هل ذبحا
 فان يقم ذو اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع
 واشترط الجدل لكون المبني حقيقة بقاء أصل المعنى
 ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالتمكلم (٢)
 والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل
 معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد
 وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الاولا
 لم بسم بالاول بالاجماع قلت وذا الواقع في الشيع
 فالفخر مع أتباعه له استند وقد نحاه الآمدي فليعتمد
 وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات اتصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

* مسألة *

وقوع ذي ترادف تحققا ثعلب وابن فارس لا مطلقا
والفخر لا الاسما التي تعود للشرع ثم الحد والمحدود
ونحو لفظ حسن مع بسن عن الترادف عريا في الأحسن
والحق ذا التابع يُعطى تقويه والردف عن ردف بني للتسويه
ان لم يكن تعبد باللفظ ثم وخالف الرازي بمنع منه عم
وصاحب المنهاج^(١) والهندي معا فيما اذا من لغتين وقعا

* مسألة *

واقع المشترك البلغي لا وثعلب والابهرى مسجلا
وخص قوم بالقران المنعا وقيل والحديث أيضا جما
وقيل واجب وقيل ممتنع والفخر بل بين التقيضين منع

* مسألة *

اطلاقه في معنيه جازا معا يصح لغة مجازا
والشافعي والقاضي والمعتزل حقيقة رأوه زاد الاول^(٢)
وظاهر في ذين حيث عدما قرينة فليحملن عليهما
والباقي لاني جاء عنه محمل لكن عليهما احتياطا يحمل
قال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لا شيء في لغة وقيل بل
 وجمع هذا باعتبار معنيه
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف
 ومن هنا نحو افعلوا الخير شمل
 وقيل للقدر الذي يجوز ان
 في النفي لا الاثبات جازا العمل
 أكثرهم ان ساغ مبنى عليه
 خلفا لما للباقلاني من خلاف
 ندبا وواجبا وقيل ذا مجل
 يشتركا وهكذا المجازان

﴿مسئلة﴾

حقيقة لفظ بوضع أول
 للغة عرفا وشرع تنى
 قوم لغوا شرعية امكانها
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا
 للامدى توقف قد وقعا
 ولغى الحاجي والشيرازي
 أى دون دينيته والشرعى
 وهو على المباح والمندوب
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة
 فبان حتم الوضع قبل الحال
 وهو الذى اختير فليل مسجلا
 وواقع ذا خلاف الاسناد معا
 مستعمل الى ثلاث فصل
 ووقع الاولتان جزما
 وابن القشير والقاضى بل وجدانها
 وفرقة نعم سوى الايمان لا
 واختار وفقا للامامين معا
 وقوع فرعية الاختيار
 ما^(١) لم يند سماه غير الشرعى
 يطلق قلت مثل ذى الوجوب
 ثانية فى الوضع عن علاقه
 وهو اتفاق دون الاستعمال
 والمرضى نعم سوى المصدر لا
 الفارسي فطلقا قد منعا

والظاهري في كتاب سنة
أو قبحها أو جهلها أو كان ذا
وليس غالبا على اللغات قد
حيث الحقيقة عن الامكان
وهو والنقل خلاف الاصل
قيل فللاضمار فاقا حملا
بالشكل أو وصف بد أقديدي
أو غالبا لا نادرا والضم
كل لبعض لمسبب سبب
في الاشتقاق ثم الاستعداد
وتلحق الاسناد في المعروف
وافقت في ذا النقشوان وابنا
أما الامام الحرف مطلقا منع
وليس في الاعلام خلف الحجة
بصحة النفي المجاز يستبين
وفقد حتم الطرد والطريقة
يوقف على المسمى الذي تبع
ثم اشتراط السمع قالوا مصطفى

واعديل له لثقل الحقيقة
بلاغة أو شهرة أو غير ذا
شد فتى جني ولا لمعتمد
خلت خلاف مذهب النعمان
وفوق الاشتراك عند الحمل
ومنهما التخصيص فيه أولا
أو باعتبار ما يؤل قطعا
مرارا النقصان ثم الزيد
عكسها تعلق بذي نسب
قلت وفي الحروف قرب بادي
وجاء في الافعال والحروف
عبد السلام قلت وهو الاسنا
والفعل والمشتق الا بالتبع
فيما للمح صفة توجه
ويتبادر السوي لولا القرين
في جمعه مخالف الحقيقة
لزوم قيد وضعه للممتنع
في نوعه والآمدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرب
وليس في القرآن وفق المعظم وابن جرير والامام الاعظم
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز
وقبل الاستعمال منتف كلاً
ففي خطاب الشرع معنى شرعي
من بعد عرف ثم اللغوي
في المثلث الشرعي قالا المجمل
والنفي ذاك اللغوي ذا يحمل
وفي مجاز راجح تعارض
حقيقة بالضد ثالث الرضى
ذا مجمل ثبوت حكم في الحساب
يمكن كونه مراداً من خطاب
لكن مجازاً لا يدل أنه مراده الخطاب بقبينة
على حقيقة له خلفاً لما لمذهب الكرخي والبصري اتقى

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال في معناه والمراد لازم وفي
فهي حقيقة فان لم يرد معناه بل قالا بلزوم قد
عن لازم فهو مجاز ثم حد تعريض المعمل في معناه قد
لوح بالغير وبالْحَقِيقَةِ يُسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

إذن يقول سيديويه للجواب مع الجزاء والشلويين أجاب

بداءاً الفارسي غالباً
 أو قسمت للشك للتخيير
 وقربت كذا الحريري ادعى
 أي حرف تفسيرندامن يبعد
 وإن تشدد فسمى مستفهما
 ونعتاً أو حالاً على الكمال ذلك
 إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً
 مضافاً اسم زمن له وضع
 معللاً حرفاً وتبيل ظرفاً
 إذا الفعلا حرف وفاق السالك
 زنجشري الزجاج بل ظرف زمان
 ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر
 الباء للاتصاق جا للتعدي
 وسبب وبدل مقابله
 وجاء مع وعن وفي وكعلى
 كذا بها التبويض وفق الأصمعي
 بل حرف عطف والاضراب عرض
 يد سمي كغير أو من أجل
 على الصحيح فيهما وبأدي
 إن جاء شرطاً زائداً وسالماً
 كالواو بل أي وللتخيير
 كليت شعري سلماً أو ودعاً
 أو من توسط دنا تردّد
 به وشرطاً فما وموصولاً كما
 ووصلة إلى ندا ما فيه أل
 به منه كذا أتى بديلاً
 والمستقبل وقت في الأصح
 مفاجئاً وفاق عمرو يلقي
 في مذهب الاخفش وابن مالك
 مبردمع ابن عصفور مكان
 أي غالباً للحال والماضي ندر
 والاستعانة كباء التسميه
 وقسم وأكدوا بالناقله
 وعلة وغاية مثل الى
 والفارسي وابن مالك وهي
 ابطلاً أو تحوُّلاً الى بغرض
 ثم لعطف شركة ومهل
 قبله ذالها بالخالف للعبادي

حتى انتهاء غالبا وعله
 رب لتكثير وتقليل ولم
 على الاصح انها اسم تلقى
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن
 وجاء تقيلا وزيدا أما
 فاعطف ترتيبه يبدى معقبا
 في جاء للظرف وللمصاحبه
 مؤكدا موافقا معنى على
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا
 كل سمي يفيد الاستغراق في
 أعنى بذا المعرف المجموع مع
 اللام للتعليل واستحقاق او
 ولاختصاص قسم عقبى عجب
 وأكدت وبلغت ومثل في
 لولا اقضى في اسمية ان امتنع
 وفي المضارعة تخصيص حمجا
 لوحرف شرط في المضى وقد يقع
 عند وقوع غيره والذي شاع
 لحض ربط الشلو بين نفى

وجاء يستثنى به في قله
 تخص واحدة خلاف من زعم
 مرادفا فوق وشاعت حرقا
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن
 علا الفتى يعلو ففعل حتما
 بحسب الحال ويبدى سببا
 تعليل التعويض والمناسبه
 وفاوباء وكذا معنى الى
 كجد لكي تعد من أهل الوفا
 أفراد ما نكر والمعرف
 أجزاء مفرد معرف يقع
 ملك وتمليك وشبهه رأوا
 تعدية توكيد سلب ما سلب
 من عن الى عند على بعد نفى
 جوابه لكون شرطه وقع
 والماضى توبيخا وما للنفي جا
 مستقبلا عمر ولما كان يقع
 بغيره حرف امتناع لامتناع
 ومصطفى الشيخ الامام مصطفى

ان اقضى امتناع ما وليه وكونه مستلزما تاليه
 ثم احتم انتفاء تال لهما ان لم يكن ما يخلف المقدما
 مثاله لو كان فيهما الى فسدتا وان سوى يخلف فلا
 كقولنا لشبح لو جملا كان لكان حيوانا مثلا
 وحيث لم أثبت الاولى كالآثر لو لم يخف سم أو مساو كالخبير
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او أدون في المثال ضمن الاصل لو
 اخوة النسب تلتقى لما حلت لما من الرضاع حرما
 قلت صواب ذا المثال عكسه لانه لو لم يخف لم نفسه
 ولتن ولتقليل أتى
 ان حرف نفي نصب استقبال مؤكدا وأبدا نفي المثال
 خلفا لمن زعمه وللدعا وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا
 ما اسمية حرفية خذ أولى نكرة قد وصفت موصولا
 تعجب استفهم وشرطا آتية وقتية وغيرها والثانية
 كذا انقساما مصدرية كما قد جئت أجزيه بما قد انما
 بعمل وبسواه تنفي زادت بكف وبغير كف
 من لا ابتداء غالبا وبدل بعض بها أيضا وبين عال
 والفصل تنصيص العموم كالي والباوعن وفي وعند وعلى
 من الذي بالفتح اسم قد وفت شرطية نكرة قد وصفت
 موصولة وأفهم أبو على نكرة تمت وليس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا تصورا وما له اني تلا
 الواو تعطى مطلق الجمعيه وقيل بالترتيب والمعيه
 الامر نفس لفظه حقيقه في الصيغه المخصوصه الطريقه
 لا الفعل قيل في المحل المشترك وقيل بين الاولين مشترك
 وقيل بين الاولين والصفه والشان والشئ وحد معرفه
 هو اقتضاء فعل غير كف عليه دل غير نحو كف
 فقد العلو مع الاستعلاء اغتفر وقيل بل كلاهما فيه اعتبار
 وأهل الاعتزال والسمعاني اعتبروا الاول دون الثاني
 كذا فتى الصباغ والشيرازي وعكس البصري ذا والرازي
 والآمدي مع فتى الحاجب عن أبي علي وابنه اعتبار أن
 يراد باللفظ دلالة الطلب وطلب ثم بديهي النسب
 والامر عندنا سوى الاراده خلفا لما المعتزلي اراده

﴿مسئلة﴾

اختلاف القائل بالنفسى هل للامر لفظ خصه الشيخ حظل
 فقيل للوقف وقيل الاشتراك والخلاف في صيغة افعل كدراك
 جالوجوب النذب تهديد معا اباحة ارشاد الاذن الدعا
 تسخير تأديب امتنان انذار قصد امثال لاهانة اختصار
 تعويض التعجب الاخبار تكذيب المشورة اعتبار
 تعجيز التمني والاكرام تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجبل اعتقد لغة شرعاً حجى خلف ورد
وقيل ثان ما نريدى المشترك بينهما وقيل ذا وذا اشترك
وفيها القاضى مع الغزالي والآمدى وقفوا عن تالى
وقيل فيها وفي الاباحة وقيل فى التهديد والثلاثة
وعابد الجبار الاعتزالي موضوعة لقصد الامتثال
والابهرى الحتم أمر الرب أمر النبي مبتدأ للندب
وقيل بين الخمسة الامام وقيل بين الخمسة الاحكام
وقل وفاق ابن الجوينى وأبى حامد ذا حقيقة فى الطلب
ذى الجزم فى اللغة ثم ان حصل بها من الشارع أوجب العمل
هل قبل بحث واجب ان يُعتقد منه الوجوب خلف عام قد ورد
فان تلا الحظر الامام أولمَح من بعد الاستئذان فالفعل يُبَح
قال أبو الطيب والشيرازى والسمعى والامام الرازى
قلت عليه الجرم للوجوب فا (١) وابن الجوينى منه قد توقفا
والنهي من بعد الوجوب المعظم حنظل وقيل بل بكره يحكم
قبل مبيح قيل للوجوب كف عن سابق وابن الجوينى وقف

﴿مسئلة﴾

الأمر جا لطلب الماهية ليس لتكرار مولا للمرّة
والمرّة أنسب لضرورة امتثال وقيل مدلوله الاستاذ قال

والقزويني التكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقليل جا لواحد خفي
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصرف
قبل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط
قبل لفور أو لعزم قيل بل مشترك أي بين فور ومهل
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمتثل
خلفاً لمن منعه ومن وقف قلت اتفاقاً بامثال اتصف

﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي
يستأنم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر
قلت آبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر
ثم الأصح أن الاتيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزاماً
وأن مر بالضرب مابه أمر وإن أمراً بلفظ ذا وعمر
يدخله وإن مأموراً قبل نيابة الا لمانع عقل

﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الأمر النفسي بواحد معين للحسن
نهى يرى عن ضده الوجودي فممن يرى فيها عن القعود
والقاضي عنه انه تضمنه والآمدى كالامام استحسنه
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحجة اقتصى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم
لفظيه لأعينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْتَجَلًا
والنهي قيل فيه بالضدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمرّ
قلت وقيل لا فلا خلف كما به فحق الحاجب نقلاً جزماً

﴿مسئلة﴾

أمران غير متعاقبين أو بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بها تماثلاً وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فقيل بهما يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفا بالعادٍ قدّمه والآ فقفا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في عطف اذا رُجحان ضدّ ينتفى
فان أبى التكرار فيما سبقا فالثان تأكيد وفاقاً مطلقاً
والنهي حدّ باقتضاء كف عن فعل شيء لا بنحو كف
صبيغته أنت بجرمة معاً كراهة ارشاد واليأس الدّعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى قيد عداه وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار قلت وللتهديد والاختبار
ارادة امثال التأمين تذكير الالهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما يانه في الامر قد تقدما
وقد يرى عن واحد وعن عدد جمعا وفرقا جميعاً انعقد

مثل مخير الحرام التفرقة ما بين نعليه الزنا مع سرقة
مطلق نهى الحظر للفساد فَا ونهى تنزيه كذا في المصطفى
شرعا وقيل لغة وقيل يقوم معناه له دليلا
فيما عدا المعاملات مطلقا وفي معاملات ان تحققت
قال فتى عبد السلام واحتمل أيضا رجوعه إلى أمر دخل
أولازم وفاق ما الجل ضبط والفخر والحجة في الشك فقط
فان نخرج كذا التطهر بالغصب لم يفده عند الاكثر
وقال أحمد يفيد مُسَجَلَا ولفظه حقيقة وان خلا
عن الفساد لدليل لحقا والحنفي لا يفيد مطلقا
بل الذي بعينه النهى قضى ما شرع الفساد فيه عرضا
قال ومنهى لوصفه بفي يفيد صحة وقيل ان نفي
عنه القبول صحّحَن وقيل بل نفي القبول عنه للفساد دل
قلت اذ ان ينف للعصيان فالأول الاقوى والا الثاني
ونفي الاجزا يشبه نفي المعاد الى القبول قيل أولى بالفساد

(العام)

العام لفظ جاء للصالح له مستغرق من غير حصر دخله
ثم الصحيح ان تحته دخل نادرة وغير مقصود أهل
وان هذا بالمجاز قد يلم وهو اتفاقا من عوارض الكلم
قيل ومن عوارض المعاني وقيل ذا في الداخل الاذهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض
 كما عزي للشافعي قطعية قلت ولا خلف بذى القضية
 وكل فرد خاصة ظنية وذا لنا وقيل بل قطعية
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استلزما
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

﴿مسئلة﴾

كل مع الذى التى أى وما ومن متى وأين ثم حينما
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بال اضافة معرف
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا
 ولابن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جعل
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخلى
 واحده زاد وقد تميزا بوحيدة فما عموم أحرزا
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المعلى
 نكرة فى النفى للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم
 وذا لدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى
 تفيده نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا

قلت كذا ان حزت للنفيه
أو نفيها مثل غريب مطبق
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا
قلت وفي معرض الامتنان
وقد يعم اللفظ عرفاً مثلاً
كان يرنب على وصف يقوم
ثم الأصح انّ جمعا منكراً
جمع ثلاث لاثناء وجازا
تعميم عام عمّ مدحاً ثم ذمّ
ونالّث يعمّ مطلقاً وعمّ
ولا أكلت في القوى قبل وان
لا المقتضى ولا الذي قد عطفنا
قلت عبارة الكثير ان يفي
ومثبت الفعل ونحو في السفر
معلقاً بعلة لفظاً نعم
وانه الترك الاستفصال
وان نحو أيها النبي لا
وان نحو أيها الناس شمل
ثالثه التفصيل ثم انه

بمن كن يوجد من حرفيه
أو بالقليل والكثير يصدق
هذا كلاً ذو باطل مُسَاعِداً
والشرط كاعف ان أنك جاني
حرمت امهاتكم أو عقلاً
حكم والاستثناء معيار العموم
ليس بعام ثم ان اندراً
اطلاقه في واحد مجازاً
ان لم يُعارض عام آخر ثم
شبيهه لا يستويان في الأتم
اكت قلت ان هذا لم يبن
على الذي عمومه قد عرفنا
مفيد تخصيص خلاف الحقيق
قد كان يجمع ولا الذي حضر
عمّ قياساً خلف من ذاك زعم
نزل ما العموم في المقال
يشمل أمة النبي مُسَجِلاً
نبينا وان بقل قد اتصل
يعمّ عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود بدون من يعقب في الوجود
 وأن من حين تفي شرطه تناول الأناث في القضية
 وأن جمعا كالمثني سائرا لا تدخل الأناث فيه ظاهرا
 فاعلموا الخطاب للواحد ما بعده قيل عادة قد عمما
 وانه خطاب ذكر سنة أهل الكتاب ماسرى للأمة
 وانه مخاطب داخل في ضمن عموم من خطابه في
 ان كان سيق خبرا لا أمرا قلت كذا الامر كما قد مر
 وان جمعا لاسم جنس خرا بمن كمن أموالهم اذ يقرأ
 من بعد خذ يقضى بأن يستغرقا أنواعها والآمدى تعوقا

﴿التخصيص﴾

قصر الذي يعم بما شمله في بعضه التخصيص والتقابل له
 حكم يكون ثابتا لدى عدد والحق انه يجوز للأحد
 ان لم يكن أتى بلفظ جمع وان يكن فلا قل الجمع
 وقيل مطلقا ومنع المطلق شذ وقيل المنع الا ان بقي
 ما ليس محصورا وقيل إلا أن يبقى منه ما يداني الاصلاح
 والعام ذو خص مراد حتما عمومه تناولا لا حكما
 وما به الخصوص يعني لم يرد كلى استعمال في جزء فقد
 لاجل ذا كان مجازا قطعاً والأول الاشبه فيه يرعى
 وفاق ما الشيخ الامام ينتخب والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتنى به وقال الراز أعنى الحنفى
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل
 أبو المعالى ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هما اللفظ حاز
 تناولاً مع اقتصار ضيقاً والا كثرون بل مجاز مطلقاً
 وقيل ان يُنبشّن منه نصّاً وقيل ان بغير لفظ خصّاً

﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصة رأى وقيل إن عنه العموم أنبا
 وقيل حيث بعبين وضع تخصيصه قلت وذا هو الاصح
 وقيل فى مخصص بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل
 وقيل فى أقل جمع حقّاً وقيل غير حجة ذا مطلقاً
 قلت وذا الخلف الذى قد حازا أما الذى يعدّه حقيقه
 ويتمسك بذى العموم فى حياة طه قبل بحث المقتنى
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفا لما نجل سريج اصطفى
 ثم كفى فى البحث ظن العدم خلفا لما للباقلانى ينتمى
 قلت عن الحجة جا توسط فقال إنما الذى يشترط
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالانتفاء النفس وهو أحسن

﴿المخصص﴾

قسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وذا أن يخرج
بنحو الآ من يكون قد جلا
بحسب العادة حتما وصلا
وقيل عام قيل بل أتى الأ بد
وعن عطا وحسن في المجلس
وقيل ما لم ينتقل الى كلام
وقيل بل كلام ربنا وسمع
نالتها ذا متواطى ما قنا
قلت ومطوياء ليس استثنا
ثم الاصح وفق نجل الحاجب
بعشرة إلا ثلاثا العشر
ثم ثلاث أخرجت فأسندا
قيل له ذكرأ وقال الا كثر
والباقلاني قال معنى ذين
مركب ومفرد وقد لفا
قيل كذا الا كثر قيل والسوا
وقيل لم يستثن عقد من عدد
وهو من المنفى اثباتا يفي
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان في طي الكلام مدرجا
أصل التكلم وقيل مُسَجَّلًا
عن ابن عباس لشهر فصلا
وابن جبير ثلث عام الأ مذ
مجاهد لستين ينتهى
وقيل ان كان نواه في الكلام
جوازه فحسب أما المنقطع
مشارك خامسها قد وقفا
هو مجاز فيه وهو الأسنى
أن مراد الغير من مخاطب
أى باعتبار عدد أفراد حصر
للبقى تقديرا وكان مسندا
سبع والآ للمراد تظهر
قد جاء وضعا بازاء اسمين
مستغرق خلف شذوذا سوغا
وقيل ان صراحة عددًا حوى
وقيل مطلقا فأول ما ورد
وعكسه خلفا لرأى الخنفي
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذ لا عطف كلاً علقه
 في جمل تعاطفت ذا يرجع
 وقيل إن سيق الجميع لغرض
 والفخر كالنعمان قال ما سلك
 وقيل يوقف وأما ما التحق
 أما القرآن بين جملتين في
 في غيره وللنساوى المزنى
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما
 وما وجوده وجوداً عدماً
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق
 وجائز على الوفاق أن يرد
 الا وفاق من في الاستثنا منع
 عوداً وان أتت فان توسطت
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقه
 ما لم ير المعمول فيما لحقا
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى
 بعد عموم لو أداه الربط
 أما كحتى مطلع الفجر فذا
 جب الاصابع من الاولى الى

بما تلا ما لم يكن مستغرقه
 للكل تفريقاً وقيل يجمع
 وقيل إن بالواو عطفها عرض
 سوى الاخيرة وقيل مشترك
 بمفردات فهو بالكل أحق
 لفظ بحكم بالتساوى لا بنى
 مثل أبى يوسف منه يجتنى
 عدمه العدم منه لزماً
 بحسب الذات نرى مسئلماً
 بالعود للكل على القول الاحق
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت
 لجمال بالجملة الملاصقه
 ضمير معمول لما قد سبقا
 في العود والمراد غاية ترى
 بها لعمها كحتى يعطو
 أنى لتحقيق العموم وكذا
 ابهامه الخامس عدّ بدلاً

بعض. وذا الاكثر عنه أضربا
 والثاني من قسميه رب الفصل
 خلف شدوذو ابن ادريس منع
 وفي الاصح خص قرآن بما
 وهو بما تواترت قلت بلا
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم
 ثالثها ان ذا بقاطع جرى
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل
 قلت وفي تخصيص ذا لذات
 وبالقياس. والامامُ ذا نفى
 قلت فنى سريج القائلُ ذا
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا
 قوم اذا لم يك أصله وجد
 كرخيهم اذا لا بذى انفصال
 قلت وقطعي القياس ثبتا
 كذا دليل للخطاب قد وفا
 وان يقر في الاصح قلت في
 في عطف أفراد الذي عم على
 بعض ومذهب الذي روي وان
 ولهم الشيخ الامام صوباً
 يجوز تخصيص بحس عقل
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع
 منه وسنة بكل منهما
 خلف اذا قولية ذى يجتلى
 بخبر الواحد عند المعظم
 تخصيصه قبل وعكسه أرى
 خص وللقاضى توقف حصل
 تواتر هذا الخلاف ياقى
 أى مطلقاً أبو على ذا خفا
 أبو على كالامام نبذا
 مخصص غير القياس مطلقاً
 مخصصاً من العموم المنعقد
 خص توقف أبو المعالي
 مخصصاً جزماً وبالفحوى أنى
 على الاصح ثم فعل المصطفى
 عمل آمة النبي ثم اصطفى
 ما خص أو رجوع مضمراً الى
 كان صحابياً وذ كر البعض من

أفراد ما عم لا يخصص قلت وقد يافى هذا يخصص
 بأن يرى المفهوم منه يعتمد وأن عادة بترك ما يعد
 من جملة الأمور تخصيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا
 وإن ذا العموم لن يقتصر على الذي اعتيد ولا الذي ورا
 بل ياتى لاجله ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى
 للجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

﴿مسئلة﴾

يقف جواب عدم استقلالاً عموماً أو خصوصاً السؤال
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافعى يعتبر
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لا خصوص السبب
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر
 ظنية الشبخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد
 فى رسم آيات القران صاحبه تال حوى العموم المناسبه

﴿مسئلة﴾

الخاص ان عن عمل تربصاً نسخ ماعم والآ خصصاً
 وقيل ان تقارنا تعارضاً فى قدره كالنص خصصاً عارضاً

أبو المعالي مع حزب الحنفى العالم ذو التأخير ناسخاً بنى
والوقف عند الجهل اذ كل سقط وان يرى العموم من وجه فقط
فليطلب الترجيح كما ينصر والحنفى نسخ المؤخر
* المطلق والمقيد *

مطلقنا هو الذي دل على ماهية من غير قيد دخلا
والآمدى والحاجى زعماء لوحدة شاعت أتى توهاها
* نكرة فأمرنا بمطلق ماهية قالاً بجزئى لقي
وليس شيئاً قيل بل بكل جزئى وقيل الاذن فيه يجلى
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر من اعتراضه عليهما نظر
اذ مورد الامر ين لفظ النكرة واذان ينكران ماذا اعتبره
* مسألة *

هذان كالعالم وضده وزد أنهما حكمهما ان يتعد
وموجب وأثبتا وقد حصل مؤخر اذوالقيد عن وقت العمل
* بمطلق فناسخ والآ أوجب لمطلق عليه حملاً
وقيل هذا ناسخ حيث تلا قيل على المطلق ضد حملاً
فى نفى ذين من بمفهوم أقام قيده به وذى خاص وعام
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى قيد بضد صفة ما اطلقاً
وأن يكونا مختلفا فى الموجب عند أبى حنيفة الحمل أبى
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد والشافعى بل قياساً قلت قد

صحيح هذا الآمدى والاكثر
 ومنهم الامام وهو اظهر
 وفي اتحاد موجب مع اختلاف
 حكمها نزل على هذا الخلاف
 قلت وفي اختلاف ذين حكما
 وموجبا لاجل يلقى جزما
 قيدين قدتنا فيا المطلق صد
 ان لم يكن أولى قياسا بالأحد
 ﴿الظاهر والمؤول﴾

الظاهر المعطى دلالة تُظن
 فان لما دل فصحيح أو لما
 أولا لشيء لعب ان يُسمما
 على ابتدئ ستين مسكينا على
 نكاحها عن الولي على اللقي
 ولا صيام للذي ما يتا
 ذكاة مجتن ذكاة أمه
 فالصدقات تلو لفظ آتيا
 وقول من ذارحم ملك حوى
 وسارق البيضة حين رجعوا
 أذانه على اذانه جعل
 تأويله حمل على مرجوح ظن
 ظن دليلا بفساده أحكاما
 مما نأى تأويل أمسك أربعا
 ستين مدّا أيما انثى خلا
 في صغر أ ورق أو كتابة
 على القضا والنذر جاء مثبتا
 بأنه التشبيه معنى نظمه
 على بيان مصرف قد أبهما
 على الاصول والفروع لاسوى
 الى الحديد وبلال يشفع
 شفعما لما ابن مكتوم فعل
 ﴿المجمل﴾

المجمل الذى أتى وما اتضح
 آية سرقة ونحو حرمت
 دلالة وليس منه فى الاصح
 عليكم امهاتكم اذ عمت

كذا المسخو بروسكم ولا نكاح
 رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَا فَنِي
 وَأَنَا الْأَجْمَالُ فِي كَالْقُرْءِ
 وَقَوْلُ أَوْ بَعُفُوا كَذَا إِلَّا نَمَا
 وَالرَّاسِخُونَ وَالْحَدِيثُ الْمَتَّبِعُ
 زَيْدٌ طَيِّبٌ مَاهِرٌ الثَّلَاثَةُ
 وَسَنَرٌ عَلَى الْأَصْحَ وَالْقَوَى
 وَقَدْ مَضَى فَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَعْوَزَا
 أَوَّلُ الْمَسْمُومِ اللَّغْوَى أَوْ نَجْمَلُ
 وَاخْتِيرَ أَنْ اللَّفْظُ ذُو يَسْتَعْمَلُ
 لِمَعْنِيَيْنِ لَيْسَ ذَاكَ الْأَوَّلُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ ذَيْنِ مَعْمَلَا

﴿البيان﴾

أَخْرَاجَ مَا فِي حِزِّ الْأَشْكَالِ إِلَى الْجَلَا بَيَانُ ذِي الْأَجْمَالِ
 وَلَمْ يَجِبْ بِالِاتِّفَاقِ إِلَّا كَمَا أُرِيدُ فَهْمُهُ وَالْإِعْلَى
 جَوَازُهُ فَعَمَلًا وَأَنْ مَا يَظُنُّ يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ مِنْ هَذَا وَإِنْ
 مَقْدَمًا وَإِنْ جَهَلْنَا الْعَيْنَ مِنْ قَوْلِ وَفَعَلَ الْمُبِينِ وَإِنْ
 يَخْتَلِفَانِ كَأَنَّ طَوَافِينَ ابْتَسَرَ مِنْ بَعْدِ حِجٍّ وَبِوَاحِدٍ أَمْرٍ
 فَالْقَوْلُ ثُمَّ فَعَلَهُ نَدْبًا جَرَى أَوْ وَاجِبًا قُدِّمَ أَوْ تَأَخَّرَا

قال أبو الحسين بل ما سبقا مبين مثل الذين اتفقا

﴿مسئلة﴾

تأخير ذا عن وقت فعل لم يقع	فان يجوز للوقت جاز ووقع
عند الجماهير سواء كان ما	بين ظاهرا معه أم عندما
ثالثها المنع لغير المجل	وهو الذي جاء بظاهر جلي
رابعها تأخير الاجمالي لا	يجوز في الذي بظاهر علا
لا ذى اشتراك أو تواط فيقع	خامسها في غير نسخ امتنع
وقيل جاز باتفاق وافي	تأخير نسخ سادس الخلاف
تأخير تبليغ لوقت الحاجة	قلت القرآن الفخر ذا اخراجه
من خلفهم والفور فيه حتما	فانه يجوز ألا يعلم
من في الوجود ان ذا المخصص	لذا ولا بانه مخصص
وقيل المخصص السمي ولا	خلاف في الجواز فيما عقلا

﴿النسخ﴾

تردد بين بيان رفع	في النسخ واختار رفع حكم شرعي
جا بخطاب ليس بالعقل انضبط	نسخ وقول الفخران من سقط
رجلاه ينسخ بالحجا غسلاهما	مزيف ولا باجماع طمي
نعم يخالفهم تضمن	لنسخ وجاز فيما يحسن
نسخ لبعض الذكر ان نظم سقط	والحكم والواحد منهما فقط
والفعل قبل زمن الامكان	والنسخ بالقرآن للقرآن

وسنة وهو بها أيضا رُفِعَ
والحق لم يقع بغير ما أتى
يقع بسنة بقرآن يؤم
عاضدة تبدى توافقهما
نالتها متى يكن جليا
وعلة نصت وجاز في العلى
وشرط ناسخ قياس يجلى
وفق الامام وخلاف الامدى
كعكسها على القوى والنسخ به
مستلزم في النسخ قلت ان تى
فهو مع التكرار فيها ناقضا
وجائز أن تنسخ المخالفه
لا الاصل دونها على الاقوى ولا
ولو بصيغة قضاء أو خبر
كابدا صوموا صياما حتما
كالصوم فرض مستمرا بدا
ونسخ اخبار بايجاب خبر
وقيل جاز ان يكن مستقبلا
والنسخ بالاثقل أو بلا بدل

وقيل بالاحاد نسخه منع
تواترا قال ابن ادريس متى
أوذى بقرآن فلا سنة ضم
وجاز بالقياس فى قول سما
رابعها إن عاصر النبيا
نسخ القياس فى زمان الرسل
ان جاقياسا أن يكون أجلى
ونسخ فحوى دون أصل الواردى
والجل كل قاصد لصاحبه
عين التى قبيل الاولى مرت
ترجيحه الماضى فقال المراتضى
ولو بدون أصلها ذا الفه
نسخ بها ونسخ الانشا مسجلا
أو قيد تأيد ونحوه حضر
كذا خلافا لفقى الحاجب ما
اذا بهذا اللفظ الانشا قصدا
تقيضه لانسخ مدلول الخبر
قلت وبعض قد أجاز مسجلا
لكن وفاق الشافعى ذاما حصل

* مسألة *

رأى وقوع النسخ كل مسلم
 فقليل خالف فلفظ يُدلى
 يزول حكم فروع وكلاً
 ومنع الحجة نسخاً قد شمل
 وجوب معرفة ربنا منع
 وقيل تبليغ النبي نسخاً أتى
 وقيل تثبت بمعنى تشتغل
 أما زيادة على نص ينفي
 مثاره هل رفعت ثم إلى
 أعنى من الأقوال مع ما بيننا
 خلاف نقص بزوال الخلف من
 قلت الوفاق أن نسخه وقع
 وذلك تخصيص را أبو مسلم
 واختير أن عند نسخ الأصل
 شرعى يرى للانتساخ أهلاً
 كل التكليف ومن لنا اعتزل
 نسخاً وبالإجماع هذا ما وقع
 اختير أن فى حقنا ما ثبتنا
 ذمنا أى لا بمعنى تمثيل
 ليست بنسخ خلف رأى الخلفي
 ذا المأخذ العود بما قد فصلاً
 من الفروع ثم كاللذ عينا
 عبادة أو شرطها الذى زكن
 وإنما الخلاف هل لها رفع

* خاتمة *

تعين النسخ ان بعد طراً
 اجماع أو قول النبي ذا رافع
 أو نصه على خلاف الأول
 ولم يؤثر ان يوافق أحد
 أو وضع إحدى الآيتين من ورا
 وطرق علم أنه تأخر
 أو بعد أو كنت نهيت واقع
 أو قول راو وذا لهذا قد ولى
 نصي الأصل كونه بعد ورد
 فى الرسم والراوى هدهاه أخر

وقوله ذا ناسخ لا الناسخ خلفا لما عن زاعميها راسخ

﴿الكتاب الثاني في السنة﴾

السنة أقوال وأفعال النبي	والانبياء عصموا مما أبي
لا يفعلونه كبيرة ولا	صغيرة عمدا وسهوا مسجلا
وفق عياض ثمت الشهرستى	ثم الامام الشيخ واسفرائنى
فيستحيل أن يقر الهادى	شخصا من الناس على فساد
سكوته ولو سوى مستبشر	بالفعل مطلقا وقيل لا حرى
بغريه انكار وقيل ماعدا	ذا الكفرأى ولو منافقا عدا
وقيل الا معلنا للباطل	دل على جوازه للفاعل
كذا لغيره خلاف القاضى	وفعله انف خطرة للماضى
وكرهه لندرة وما رأوا	جيلة أو لبيان جاء أو
مختصا به فواضح وفى	ما بين شرع وجبلى خفى
كالجج راكبا تردد وما	سواه ان مقصده قد علما
فمثله لامة على الاصح	بالنص أو تسوية مما وضع
يعلم أو كان يانا قد جلا	أو امثالا للذى دل على
وجوب أو نذب أو الاباحة	خص الوجوب قائم الامارة
مثل الصلاة بالأذنين تقع	وكونه لولا وجوبه امتنع
والندب قصد قرينة تجردا	وذا فشا وان جهلنا المقصدا
فلا وجوب قيل للندب يفي	قيل الاباحة وقيل بل قف

في كمالها والاوليين مُسجلاً وفيهما ان قصدُ قرينة جلاً
 والقول والفعل اذا تعارضاه مع مقتضى تكرير ما القول اقتضى
 فان به خص انسجن بما قفا فان جهات الثالث الاقوى قفا
 فان بنا فلا تعارضن انجلا فيه وفيما نسخ ثان أولاً
 اذا دليل دلتنا على اتسا فان يكن تاريخ ذين التبا
 فالثالثُ الاصحُّ بالقول العمل وان لنا وللنبي قد شمل
 يقدم الفعلُ أو القولُ أحق له وللأمة مثل ما سبق
 لان يكن رب الشمول ظهرا في حقه فالفعل تخصيص جرى

﴿الكلام في الاخبار﴾

مركب الاخبار إما مهمل ذالاً كما الفخر يرى محصل
 وليس بالاموضوع أو مستعمل واختير انه أبوضع يحصل
 ثم الكلام ما حوى من الكلم مفيد اسناد لذاته أيم
 وذو اعتزال قال في اللسان حقيقة والاشعري النفساني
 طوراً وذا اختير وطوراً مشترك وبخشنا فيما اللسان قد سلك
 ان طلباً وضعاً يفد بسم ما لذكر ماهية استفهاما
 وما لتحصيل لها أو كف عنها بأمر وبنهى تلف
 ولو من النظير أو ممن سهل وحيث لم فما أتى وما احتمل
 صدقا وكذبا فهو تنبيهٌ حضر وما احتمل احداهما هو الخبر
 بالمنع من تعريفه بعضٌ حكم كالعلم والوجود أيضا والعدم

وقد يقال ان الانشا ما يجي والخبر الذي خلاف ذاك ولا يحول عنهما اذا انضبط وقيل بالواسطة الجاحظ فاولا طباق مع ذين خالطه وغيره الصدق مطابقة ما مطابق الخارج أولا والكذب والراغب الصدق الذي محض ارق والكذب المحض الذي قد عدما وما لفقد واحد فقط عرف والحكم بالنسبة مدلول الخبر هذا القرافي والا لم يرا ومورد الصدق وكذب ما حوى كالضرب في المسالم بن سالم من ثم قال مالك وبعضنا توكله تعطى فقط والاسنى

بلفظه مدلوله في الخارج
أي ماله خارج صدق أو كذب
مطابق لخارج أولا فقط
مطابق مع اعتقاد وانتفا
فالثان فيهما يعد واسطة
حوى اعتقاد من به تكلم
عدما فاساذج الوسط نسب
ما خارجا مع ركب عقد طابقا
منه مطابقة كل منهما
فيهما بجهتين متصف
كأنه غير لا ثبوتها كما اعتبر
شيء من الاخبار كذبا وافترا
من نسبة ضمنها ليس سوا
ضرب لا بنوة المسالم
شهادة بأكمل من يخصنا
اعطاؤها النسبة أيضا ضمننا

﴿مسئلة﴾

خبرنا اما بكذبه جزم
أو نظرا وكذب كل انبا
كما خلافه ضرورة علم
أوهم باطلا وتأويلا أبي

أو كان راويه الذي قد أما
وسبب الوضع افتراضي غلط
بكذبه على الصحيح قطعا
بغير معجز أو التصديق
قد تقبوا عنه فلم يوجد لدى
وخبير الا حاد الدواعي ناهضة
أو صدقه كخبر الصادق مع
تواتر المعنى أو اللفظ وذا
من عدد تحيل عادة البشر
والعلم آية اجتماع ما شرط
وفق الصحابي وله القاضي جرح
في الخمسة القاضي عداة وقف
وقيل الاثنا عشر والعشرون
ثلاثمائة وبضعة عشر
هدى ولا ان لا بعضهم بلد
قال الامامان كما الكبي جرى
بل قال ذا العلم ضروريا ارى
بأنه فيه توقف على
لا انه مفتقر الى نظر
نمت ان عن درك حسن أخبروا

نقص منه ما يزيل الوها
أو غيرها قلت الثلاثة فقط
خبر من رسالة قد ادعي
من صادق وما أولو التدقيق
رواته وبعض ما عن أحمد
به تواترا بخلاف الرفضه
بعض الذي يميز لطف المتبع
نبا بما الحس له جا مأخذا
أن يتواطؤا على كذب الخبر
له وما أربعة فيها ضبط
وما عليها زاد مطلقا صلح
أبو سعيد الاقل الضعف
وقيل الاربعون والسبعون
ثم الاصح ليس فيه يعتبر
وان علمه ضروريا بعد
بل نظري قلت الامام الفخر
والاخران النظري فسرا
مقدمات حاصلات تجتلي
عقبيه والآمدى الوقف نظر
فهو والا فاعتبر ما اعتبروا

في كل دور والقوى الثالث أن
 متفق ولقرائن ألف
 فيحصل العلم لزيد لا عمر
 ليس دليل صدقه الثالث دل
 كذا بقاء خبر توفر
 خلاف زیدی وافتراق النبلا
 خلفا لفرقة فان الخبرا
 فلم يكذب واحد منهم ولا
 من طمع أو خوف أمر يحذر
 بسمع من النبي وما حصل
 وقيل ان كان لدنيا جلا
 مظنون صدق خبر الواحد ما
 بمستفيض وهو ما قد شاع عن
 واثنان أدناه وقيل الادنى

علما له لكثرة العدد عن
 زادت على شروطه قد يختلف
 وأن الإجماع على وفق الخبر
 ان قبلوه مأخذا لما حصل
 على فساد دواع تظهر
 ما بين محتج ومن تأولا
 في الجرم بالبإدى لم اذا جرى
 شئ على سكوتهم قد حملا
 صدق قطعا وكذا من يخبر
 شئ على تقريره الكذب حمل
 والمتأخرون ظنا مسجلا
 دون تواتر ومنه ما اتنى
 أصل وقد يسمى بمشهور اذن
 ثلاثة قلت وقيل الاسنى

﴿ مسألة ﴾

بخبر الواحد ما العلم حصل
 والا كثرون أطلقوا لا أحمد
 ونجل فورك والاستاذ بلى
 بالامستفيض النظرى حصلا

الا اذا قرينة بها اتصل
 بلى اذا الخبر عدلا يوجد

﴿ مسألة ﴾

يجب أن يعمل في الفتوى وفي شهادة به بإجماع وفي

وسائر الدين كذا فقيلا
عقلا وعند بعض ذي الظاهر لا
قوم يده نصب هذا خطا
والمالكي في المنافي ما جرى
والحنفي ما به البلوى نعم
قلت اذا تأخرت أو يُجهل
أو عارض القياس والثالث في
عنه بالنص قد فاق الخبر
والوفق ان ظنا وإلا اعتمادا
أبو علي لا بد فيه من عدد
وقال عنه عابد الجبار في

بالسمع قلت وهو أقوى قبيلا
مطلقا الكرخي حد احظلا
قوم بما بضده الجلل عمل
أهل المدينة عليه حظرا
أو كان راويه خلافة يوم
سبق به بالاتفاق يعمل
معارض القياس ان ذا تُعرف
ووجدت في الفرع قطعا انحظر
قلت وذا التفصيل حسنه بدا
أو عاضد الخبر به عضد
زنا بدون أربع لا يكتفى

(مسئلة)

المصطفي وفق وفق السمعان
أن مقال الاصل للفرع كذب
لاجل ذا لو في شهادة هما
وان تردد وفرع يجزم
واقبل مزيد العدل ان لم يجلي
فالثالث الوقف ورابع متى
لا يغفلون عادة لم تقبل
ان كان من سواء ليس يغفل

خلف ذوى تأخر الازمان
لا يسقط المروى الذي له نسب
يجتمعان لم تردد منها
فذاك أولى وعليه المعظم
علم اتحاد مجلس والآ
كان سواء مثلهم عما آي
واختير وفق السمعاني أن يحظّل
أو قد توفرت دواعي تنقل

قلت الذي عن ابن ادريس انجلا
فان ير الساكت في الضبط اشد
على طريق قيلت تعارضا
كراوين ان يزيد اغيرا
بالخلف للبصري ولو كل احد
قلت عني والاتحاد نقلا
ولو رواه مسندا فارسلا
كزائد وحذف بعض الخبر
الا اذا بالبعض الاخر اعتلق
مرويه بواحد من محليه
لشيخ شيراز توقف مسك
فان على خلاف باد حملا
وقيل ان صار الى رب الخلفا

﴿مسئلة﴾

يرد مجنون وذو كفر صرح
فان يؤد بالغاما حملا
قلت كذا لو مسلما عدلا روى
واقبل أخا الكذب ابتداء حظرا
داعية لرأيه قلت وذا
ويقبل الذي من الفقه خلا

أم لا كذا الصبي في القول الاصح
حال الصبا الجمهور هذا قبلا
ما سمعا في كفر او فسق حوى
ناتها الامام مالك هدر
عليه جم وهو أقوى مأخذا
خلنا لاهل الرأي فيها يجتلي

مخالف القياس واقبل ناقلا
وقيل ردّ مطلقا فالكثيرا
ان وسعت أوقاته استحصّاله
ملكة صدّت عن الكبار
كسرقة اللقمة قلت من مقل
قلت اجتناب جاز الرذاله
فرّد مستور وهذا من جهل
له سليم كابن فورك قفا
ويجب انكفأنا اذا روى
وحيث باطنا وظاهرا معا
كذا الذي يجهل عينا قلت قد
وانخلف موجود بل اللذ سبقه
فان يرى كالشافعي وصفه
كذا امام الحرمين تبعا
وان يقل لم أنهمه فكذا
ومن أتى بالجهل فسقاظنّ أو
قلت سوى مبتدع كذاب
وفي الكبيرة اضطراب قيل ما
وقيل حدّ قلت يقوى السابق
وقيل ما حدده القرآن أو

فيما سوى الحديث قد تساهلا
وان بأهله اختلاط ندرا
وشرط كل راو العداله
ومكسب الخسة من صغار
كبيرة عن الحلبي نقل
شرط قبول لامن العداله
باطنه أبو حنيفة قبل *
وذا امام الحرمين أو قفا
محروما الى ظهور ما انزوى
يجهل فردّه عليه أجمعا
أفهم انّ ذا باجماع يرد
من الصلاح ناقل وطرقه
بثقة فالوجه أن لا توقفه *
والصيرفي والخطيب منعا
والذهبي ليس توثيقا اذا
قطع فالاصح عنه قد رَوَوْا
بفساد التأويل كالخطاب
فيه وعيد بالخصوص قدّما
بكونه تفصيلهم يوافق *
في جنسه وجوب حد قد رأوا

وشيخنا الامام كاستاذي برا
 واختير ما أبو المعالي هاهنا
 بقلّة اكتراث من قد شانه
 قلت الكبيرة فقط ما ضبطا
 كالقتل والزنا وشرب الخمر
 مرقّة غضب يمين تفجر
 قذف عقوق وقطيعة الرحم
 خيانة الكيل ووزن والربا
 تقديم الصلاة والتأخير
 وميتة والكم للشهادة
 ومنعه الزكاة أمن المكر
 كذب على النبي عمداً ضرب
 فطر بشهر الصوم والظهار
 كل الذنوب ونفي الصغائر
 أبداه وهو كل جرم آذنا
 بدينه ورقة الديانة
 بل كل ما عدالة قد أسقطا
 ومطلق المسكر لوطٍ مسحر
 نسيمة شهادة تزور
 فرار زحف أكل مال اليتيم
 وسوء الغلول أن يحاربنا
 عن وقتها والأكل من خنزير
 سعاية ديانة قيادة
 ويأس رحمة الرحيم البر
 لمسلم ظلماً وسب صخبي
 ادمانه الصغير بالاصرار

﴿ مسألة ﴾

اخبار احتاج لذي ولايه
 أشهد انشا شيب بالاخبار
 وصيغ العقود انشا لا خبر
 الباقلاني الجرح والتعديل قد
 وقيل في رواية فقط وقيل
 والقاضي يكنى فيهما أن يُطلقا
 شهادة خلافه الروايه
 لا محضُ ذا أو ذا على المختار
 خلف لما أبو حنيفة اعتبر
 أثبت كلاً قول واحد فقد
 لافيهما قلت القوى التفصيل
 وقيل حتم فيهما ان ينطقا

وقيل في التعديل قل ذكر السبب
 قلت وهذا الذي عن القاضي ضبط
 واختير في الشاهد أمّا من روى
 إذا علمنا أن رأى الجارح
 * أما مقالة الامامين كفى
 فذاك رأى الباقلاني إذ لا
 وقدم الجارح ان زاد عدد
 كذا إذا تساويا وأن يرى
 هنا ابن شعبان لترجيح طلب
 * عينه الجارح نفيا مقنعا
 وحسنت توبته فقدّما
 وحصل التعديل حكم من شرط
 عمل عالم كذا على الاصح
 وليس جرحاً تركنا أن نستند
 وأن يحدّ في شهادة الزنا
 في مستحل متعه حدّ ورد
 بأن بسم شيخه باسم خفي
 بحيث لو يُسأل دام سايراً
 مشبها به كاعطا الذهبي
 * عني به الحاكم ما حلاّه

وعكسه للشافعي قد انتسب
 ومن عزا اليه غيره غلط
 والمصطفى يكفيه اطلاق حوى
 لا يقتضى جرحاً بغير قاذح
 اطلاق ذين للذي قد عرفا
 يعتمد بالجاهل ذين أصلاً
 على معدل باجماع ورد *
 عدد حزب الجارحين أندرا
 قلت إذا معدل نفى سبب
 تمارضاً وان يقل قد أقلما
 بذاك شيخا فقها قد جزمّا
 عدالة الشاهد بالذي ضبط
 أو من روى له يخص من صلح
 لما روى والحكم بالذي شهد
 وكالنيذ قلت مالك هنا
 وأن يدلس اسم شيخ اعتمد
 وقال نجل السمعاني الا ان نفى
 ولا باعطا شخص اسم آخر
 ما البهقي من كنية ولقب
 بقوله الحافظ أبو عبد الله

ولا بايها الملقى والرحلة أما مدلس المتن اجرح له
قلت ولم يذكر مدلس السند وهو الذي لشيخ شيخه استند
بهم منه سماعاً أمكنا نحولنا حدثاً أو أخبرنا
وليس جرحاً وكذا ان عننا على الأصح قيل مردود هنا
(مسئلة)

من بالنبي مؤمنا قد اجتمع هو الصحابي الذي قد ارتفع
ولو سوى راوٍ ولو لم يُطل أي بخلاف التابعي مع ذا العلي
وقيل يشترط ذا ان قيل بل فرد وقيل الغزو أو عام كل
ان ادعى الصحبة عدل عاصره يقبل وفاق القاض مع من ناصره
والجل عدل من الصحبة وصل وقيل هم كغيرهم وقيل بل
لقتل عثمان ومن هنا فلا وقيل إلا من علياً قاتلاً
(مسئلة)

مرسلنا قول سوى ذي صحبه قال النبي أو فعل أو ما أشبهه
واحتج نعمان به محققا ومالك والآمدي مطلقا
وفرقه ان كان من قد أرسلنا يُعد من أئمة النقل اقبلا
أدنى من المسند ان تعتدّه خلفا لقوم والصحیح ردّه
وذا عليه الأكترون منهم الشافعي والقاض قال مسلم
وأهل علم النقل قلت القاضى زاد حيث الشافعي راضى
أي مطلقا ردّه فان ذو النقل ذا كان لا يروى سوى عن عدل
كابن المسيّب اقبلن وممّ بمسند قلت نعم في الحكم

وما كبيرٌ تابعيٌّ أرسلنا
 لأن يُرجَّحَ كقولِ صاحبِ
 اسنادٍ أو إرسالٍ أو قياسٍ
 كان القويُّ بالمقويِّ حجةً
 لا نفس ما أرسل أن يجردا
 ولا دليل غيرهِ فالأظهرُ
 لعارفٍ ولو سوى الصحيحي أن
 هذا مقال الجُلِّ والماوردي
 قلت وقال الخلف في الصحيح فقد
 وقيل أن موجبهِ علما وفا
 دون سواء والخطيب إذا اتبع
 وهكذا الرازي أبو بكر حذر

إذا تقوى بضئيف أهلا
 أو فعله أو أكثر المذاهب
 عمل عصرٍ نشره في الناس
 وفاق ما للشافعي توجبه
 ولا الذي ضم فإن تجردا
 لأجله يكف عما يُذكرُ
 يروى بالمعنى الحديث حيث عن
 أن نسي اللفظ بمعنى أدنى
 وفي سواء الجزم بالمنع انعقد
 وقيل باللفظ الذي قد ردفا
 أما ابن سيرين فمطلقا منع
 وتعلب وقد عزي لابن عمر

(مسئلة)

بقول ذي الصحبة قال المصطفى
 خلغا هنا في شرحه للمختصر
 ثم سمعته نهى أو أمرا
 ثم أمرنا أو نهينا أو فرض
 ثم من السنة عند الأكثر
 كنّا معاشر الوري كان الوري
 نمة كنّا عهد طه نفعل

يُحتج في الصحيح قلت قد نفى
 والخلف موجود كما هنا ذكر
 قلت فذا بلا سمعته جرى
 أو حرم أو رخص خلف المعترض
 فمن فإن هكذا في الاظهر
 عهد النبي يفعلون ما يرى
 فالناس كانوا ولعهد يهمل

قلت فكنا قد فکانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

﴿ خاتمة ﴾

مستند الراوى سوى من اصطحب قراءة الشيخ وذى أعلى الرتب
إملاء تحديثاً فذا فالأعلى مسمع شيخ فسماع من تلا
قلت بل الظاهر المائله ما بين ذين نمت المناوله
مع الاجازة فذى اذا ترى لذى خصوص في خصوص حصرا
فذى خصوص في عموم ثم ما بالعكس ثم في عموم عما
فلفلان والذى من نسله يجي مناوئته من أصله
قلت بضم نحو ذا سماعي لها والا ردّ بالاجماع
نمت الاعلام فايضا نمتا وجادة مجردات تنمى
قلت فذى ثم الرواة حاسبه من طرق التحمل المكاتبه
كل من الجزبي ما وردى مع حسين القاضى أبى الشيخ منع
اجازة وقوم التى نعم قال أبو الطيب ما جاء يؤم
من سيجى من نجل زيد واحظلا بالاتفاق من يجى مسجلا
وصيغ الرواية المؤلفه صناعة لاهلها معروفه

﴿ الكتاب الثالث في الاجماع ﴾

اجماعنا اتفاق مجتهدنا بعد النبي عصرا على أمر عني
فعلم اختصاصه بالمجتهد وهو اتفاق قال قوم نعتقد
أنّ وفاقا للعوام يعتبر أى مطلقا قوم نعم فيما اشتهر
عنوا الصديق أن كل الامه قد أجمعت لا لانقار الجمعه

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى هدى فخرج المكفر وعدم اختصاصه أن يقتصر ذا الفسق لكن ذاخلاف المشهر رابعها اذا أبان المأخذنا وهو الصحيح الثانى يقدرح الثنا بالغ ذى تواتر يضارع مذهبه سادسها متى بنى اجماع لكن حجة حسب جلا ولكن الاولى اتباع الاكثر فرأى حزب الظاهرى زينا وان معهم تابعيا يجتهد بنى على خلف انقراض العصر مدينة والبيت بيت الفضل والحرمين ثمة المصرين ليس به من حجة معروفة ذو حجة وهو القوى فى الكل تواترا أبو المعالى ذا العدد لما به احتج وذا اختيار فقد سليم ابن فورك بل تشترط

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى عدالة متى ركنا فقر قلت ومقتضى البناء أن يعتبر ثالثها فى حق نفسه خذا وانه لا بد من كل هنا • ثالثها ثلاثة والرابع خامسها ان ساغ الاجتهاد فى ذى فى أصول الدين والسابع لا قلت لنا ثامن عنهما عرى وان ما خص صاحب المصطفى وانه عصر النبى لا ينعقد معتبر فان نشا فى الاثر وأن اجماعا أتى عن كل والخلفاء الاربع الشيخين أعنى بتين بصرة وكوفه وأن آحاديه فى النقل وان ما شرط بلوغه لعد وأنه لو لم يكن الا أحد وأنه انقراض عصر ما اشترط

كاحد انقراض كل المصير أو
 في عامي ونادر الثبوت
 وقيل حيث مهلة وقيل أن
 وإن ما شرط تمام في الزمن
 قلت وفرادي أنه أيضا معه
 وأن اجماع سوانا ملائم
 وأنه يجي قياسا سالكا
 أو الوقوع مطلقا أو ذي الخلفا
 قول من القولين قبل الخلف قر
 وبعده منهم فقخر حظلا
 قلت بل الفخر المجيز مطلقا
 وقبل جاز لا إن الخلف استند
 وشارط انقراضهم يجوز
 المنع ان وقت يطل وإن أحق
 قلت ولو مات أو ارتد أحد
 أما السكوتي ثالث بوجه
 رابعها بشرط موت الاحيا
 والمروزي أعني أبا اسحق بل
 في شيء استدراكه يفوت
 وآخرون ان يكن حزب سكت
 غالبهم عالمهم خلف وأوا
 وقيل يشترط في السكوتي
 يبق كثير يتواتر قرن
 أبو المعالي شرط منهم لظن
 لا بد من تكرار تلك الواقعة
 ليس بحجة وذا القول الانم
 خلفا لما منع جواز ذلكا
 وأنه اتفقهم على اقتضا
 جاز ولو ممن وراءهم حضر
 والآمدى أجاز هذا مسجلا
 والآمدى منعه تحققا
 لقاطع قلت وذا عندي أسد
 قطعا وإن من غيرهم فالاميز
 تمسك باندر اللذ قيل حق
 حزبين فالحختار بالباقي انعقد
 ليس باجماع ولكن حجه
 وابن أبي هريرة ان فتيا
 بالعكس قوم ان يكن هذا حصل
 قوم اذا الصحابة السكوت
 أقل والصحيح حجة ثبت

وهـل يقال أجمعوا نزاع لفظي فان نعم اذا اجماع
 حقيقة قد نقلوا تردداً مـثـاره أن سكوتاً جـريداً
 عن الامارة بسخط ورضي مع بلوغ كلهم وان مضي
 مهلة درك نظر المعتاد عن حكم تكلفي اجتهادي
 قلت ومع تكرر يصاحب وقيل ان تقرر المذاهب
 وتلك صورة السكوتي الصادقة هل غلب احتمال الموافقة
 كذا الخلاف في الذي ما انتشرا قلت الامام قال حجة أرى
 فيما به عم ابتلا وهو القوى وأنه قد يعترى في دنيوى
 كمثل ديني وفي العقلي في ما لم يكن عليه ذا توقف
 قلت كذا في اللغوى كالفا وفا مفيد تعقيب الذي قد عطفنا
 وليس شرطه امام عصما بل شرطه مستند له اتنى
 لان قيد الاجتهاد اعتبارا فيه وذا الصحيح فيما ذكرنا

﴿مسئلة﴾

وفي الصحيح ممكن وحجه وفي القطع توجه
 اعنى اذا المعتبرون اتفقوا لا حيث فيه بالخلاف افترقوا
 مثل السكوتي وما قد ندرا مخالف له اذا ما اعتبارا
 والآمدى والفخرظنى مسجلا وخرقه محرم قلت بلى
 ولو للاجتهاد ينمى فعلم تحريم احداث لقول منعدم
 ثالثاً أو مفصل أن يخرقا وقيل ان خارقان مطلقا
 وحل احداث دليل أو رقي تأويل أو علة ان لم يخرق

وقيل لا وانه الردّة لم
 دون اتفاقها على الجهل بما
 على القوى لعدم الخطأ قل
 مسئلة على الخطا قد وطأت
 قلت الكثير منعوا ومذهب
 وان الاجتماع بعد ما انعقد
 وانه ليس له تعارض
 يقع بين قاطمين بل ولا
 وكون الاجماع على وفق خبر
 بل ذا هو الظاهر ان غيرا قد
 فقد عزي للشافعي القاضي
 في خبر الواحد أما ما ورد

تجز بذي الامة سمعا ذا الانتم
 لم تك فيه كلفت أن تعلمنا
 وفي انقسامها لفرقتين كل
 ترهّد مثاره هل أخطأت
 الا مدى الجواز وهو الاقرب
 ضدّه له خلفا لما البصري اعتقد
 أدلة اذ لا يرى التعارض
 ذي القطع والمظنون حيث حصلا
 ليس دليل أنه عنه صدر
 قلت لدى البصري له حماسد
 المالكيّ ذا الخلاف الماضي
 تواترا فهو له قطعاً سند

﴿ خاتمة ﴾

جحد لجميع عليه قد علم
 وهكذا منصوص حكم مشهر
 فيه خلاف قلت قال النوى
 ولا نكفر جاحد الحكم الخفي

من ديننا ضرورة كفر حتم
 على القوى وغير منصوص شهر
 تكفيره بجحدّه وهو القوى
 قطعاً ولو تراه في النص الوفي

﴿ الكتاب الرابع في القياس ﴾

هذا القياس حمل معلوم على
 حكم له في رأى حامل فان

آخر ان ساواه في ما عللا
 خص بما صح أخيره ابن

ذا حجة جافى أمور الدنيا
 أمّا السوى فاختر قوم منع
 داود ما على الجلىّ يحظّل
 فيما عدا الحدود والكفارات
 وفي اختيار ابن عبدان أبي
 قوم لاثبات أصول القرب
 أى حيث لانس هنالك ادرك
 وآخرون منعوا فى العقل
 قلت الامام منه ذا العلة ردّ
 فى غير عادى وخلق يرام
 وغير ما قيس على أصل رمي
 قلت مجىء الخلف فى ذا استبعادا
 نص على العلة ما به أمر
 قلت أبو الحسين غير من نقل
 ثالثها التفصيل ثم أركان ذا
 وهو محل الحكم ذو شبه به
 وليس شرطاً ذاك ما دل على
 بنوعه أو شخصه ولا اتفاق
 خلفاً لزاميهما والذ تلا
 غير محصل لدى استتباع

قال الامام بانفاق القياس
 رَوَوْهُ عقلاً وابن حزم شرعا
 أبو حنيفة القياس يُعمل *
 وما عدا الرخص مع تقديرات
 وقوم المانع شرطاً سبباً *
 وقوم الجزئى من الخارجى أبى
 بوقفه مثل ضماننا الدرك
 وآخرون فى انتفاء أصل
 دون الدلالة وذا رأى اسد
 وغير اثبات جميع الاحكام
 بالنسخ بالخلاف للمعتم *
 لو قال أصل خص كان أجودا
 ولو بترك خلف ما البصرى اعتبر
 عنه فتى الحاجب انه انتحل
 أربعة أوّلها أصل يحتذى
 قيل الدليل قيل حكم مذهبه
 جواز قيسنا على ما أصلاً
 على وجود علة فيه تساق
 فحكم أصل شرطه ان يحصل
 من القياس قيل والاجماع

* وغير ذي تعبد بالقطع
 مأمراً من تجويزنا العقلياً
 وغير فرع حيث ليس للوسط
 قلت وذكره للأولى أغنى
 عن سنن القياس لم يكن عدل
 وكونه أي حكم الاصل ضمه
 وفي الاصح بين خصميه فقط
 فان يكن بينهما متفقاً
 مركب الاصل سمي أو علة
 فذا الذي رُكِب وصفاً واحتطل
 وإن يُسلم علة فجاء دليل
 فان على الاصل اتفاق ما حصل
 اثبات حكم ثم علة قبل
 أن اشتراط الاتفاق الماضي
 وليس شرطاً عقد اجماع على
 أو أن تنض علة خلفاً لما
 الثالث الفرع محل شبهها
 من شرطه كون تمام العلة
 قطعي وإن ظنية تستبين
 كقيس تفاح على البر بما

قلت امنعن ذا ووزان المنع
 شرعي لدى استلحاقه شرعياً
 جدوى وقيل مطلقاً ذا بشرط
 عن ذكر هذا لاتحاد المعنى
 ولا الدليل حكم فرعه شمل
 عقد اتفاق قيل بين الامه
 وانه اختلافها لا يشترط
 لكن اعلتين لم تتفقا *
 يمنع خصم أن تحل أصله
 قبول ذنب خلف أهل الجدل
 وجودها أو سلم قام الدليل
 من ذنب لكن رام من قد استدل
 على الاصح قلت من هذا عقل
 ليس بسالم من اعتراض
 وجود حكم أصله معللاً
 رأى المريبى حيث فرداً حتماً
 وقيل حكم حلّ ذا المشتبه
 فيه فان قطعية فقل له
 فقل له اذا قياس الادون
 من جامع الطعم يرى بينهما

والمعارضة في هذا اقبلا
 خلاف حكمه على المختار
 * وأنه لا يلزم الايماء
 وكونه ما قام قاطع على
 أو خبر الواحد عند الجدل
 أو حكمه كحكمه فيما قصد
 طاح القياس وجواب المعترض
 وغير منصوص بما الوفاق حاز
 قلت محل الخلاف حيث ما أتى
 * ولا بما خالف إذ لا ثمره
 وغير باد قبل حكم الاصل
 ثبوته بالنص جملة شرط
 ولا انتفا آجماع ونص حجة
 قلت وذا لقوله فيما مضى
 الرابع العلة أهل الحق تى
 بهذه لا النص خلف الحنفى
 والحجة التأثير عنها حادث
 وقد أتى دافعة أو رافعة
 وصفا حقيقيا جليا قد ورد

بمقتضى لضد أو تقيض لا
 ويُقبل الترجيح في اختيار
 إليه في دليله ابتداء
 خلافه حكما وفاقا يُجتلى
 وكونه مساويا للاصل
 من عين أو جنس فان خلف ووجد
 بالخلف بابتداء اتحاد ما فرض
 خلفا لرأى من دليلين أجاز
 للفرع غير ما لاصل أثبتنا
 الا اذا جرب فيه نظره
 والفخر جاز مع دليل قبلى
 قوم وعند الجهم ذا لا يشترط
 بالوفق خلف الآمدى والحجة
 وغير منصوص أتى مناقضا
 معرف وحكم الاصل أثبت
 قيل مؤثر بذاته وفى
 من ربنا والآمدى باعث
 فاعلة الامرين أيضا واقعه
 منضبطا أو وصف عرف اطرء

كذا الاصح لغويا قد أتى
 * معلوله أمرا حقيقيا أتم
 فهو الصواب أو مركبا يُرى
 ثالثها الخمس فقط ان يتصل
 بالحكمة على امثال بعثت
 من أجل ذا مانعها وصف يُخل
 وأن تكون ضابطا للحكمة
 وقيل حيث انضبطت وأن لا
 وفق الامام وخلاف الآمدى
 والآمدى هو الذى دام ارتضى
 ومرضى التعليل بالمضاف
 قلت وذا رأى الكلام أما
 وجوزوا التعليل بالاذ ما علم
 فنجل يحيى الحجة الحكم حصل
 * قاصرة قوم أبوا والحنفى
 والراجح الجواز فهى جالبة
 ومنع الحاق ولفظ تقويه
 للاجر لما ان لاجلها امثال
 للحكم أو جزاء له مختصا

أو حكم شرع ثالث نعم متى
 قلت بلا قبل متى انطق لانعم
 قد قام من جزأين أو من أكثر
 وشرط الحاق بها أن تشتمل
 وشاهدا لربط حكم صاحت
 بحكمة لها وجوديا عقل *
 وقيل جاز أن تكون الحكمة
 ذا عدم فى ذى الثبوت يُجلى
 قلت الصواب عكس هذا الوارد
 لكن يخص عدما تمحضا
 ومن قبيل العدمى الاضافى
 سواء فهو بالوجودى سمى
 حكمته فان بنفها جزم *
 من المظنة ورد أهل الجدل
 ما لم ينص أو باجماع تفى
 فائدة معرفة المناسبه *
 للنص والشيخ الامام تيمه
 ولا تعدى عند كونها محل
 أو وصفه اللازم أى ذو خصا

ورتضى التعليل باسم لقب
 قلت عزى للاكثرين الرازي
 * وذا يرُد ما الامام نقلًا
 أما كزان فوافق صحبه
 وجوز الجمهور تعليلًا تبع
 والفخر وابن فورك فيما أثبت
 أبو المعالي مطلقًا هذا أبي
 ثم الصحيح مطلقًا قطعًا منع
 كجمع ما تناقضا قلت محل
 أما الذى اتحد نوعًا واختلف
 وخص أيضًا علة شرعية
 وقوعُ حكيمٍ معًا لعله
 للقطع والغرم ونفيا مثل ما
 قلت وذان مثل ما فى الردة
 * نالها ان سلما تضادًا
 أن لا يرى ثبوتها فى النقل
 خلف لفرقة وأن لا تنعطف
 فى عودها عليه بالتخصيص لا
 قلت التى تعود بالتعميم قد

كالشيرزى والفخر قال ذا أبي
 سليم المشى على الجواز *
 من اتفاهم على أن حظلا
 وما كايض فصورى الشبه
 بعلمين وادعوا أن قد وقع
 منصوصة دون اللوانى استنبطت
 شرعا وقيل جاز فى التعاقب
 ذا العقل اذ يرى وقوعه امتنع
 ذا الخلف فيما واحد بالشخص حل
 شخصا وفاق فى جوازه اختلف
 فامنع بالاتفاق فى عقليه
 اختيار اثباتا كما فى السرقة
 فى حيضهن لامور حرما
 للقتل والامر الذى قد صدت
 ومن شروط علة فيما بدا
 أخر عن ثبوت حكم الاصل
 عودا بيطلان على أصل ألف
 تعميمه قولان قد تحصلا
 جازت باجماع من الكل انعقد

* وقد مستنبطها منافيا
 قيل ولا الفرع وأن لا تُلغى
 ولا على النص حوت لزائد
 ولا أنت مبهمة فيما انجلا
 وصفا مقدرا على ما الفخر أم
 بماله من العموم السارى
 نفى اشتراط ذى الثلاث شرفا
 خلافا رأى الصمغاني القطع
 اما انتفا معارض فمبتنى
 * به هنا وصفا لعل صلح
 لكنه يؤل مثل الطعم مع
 وفي كتفاح يؤل وانف
 عن فرع الثالث ما لم يفرق
 للمستدل الدفع بالمنع وله
 * وبالمطالبة بالتأثير ثم
 وبيان أن ما عداه قر
 * ولو بظاهر يعم حيث لم
 وقوله الحكم أنى مع انتفا
 معه وصف مستدل مستقل
 عارضها بالأصل قام وافيا
 لنص أو اجماع آت خلفا
 نافاه مقتضاه وفق الآمدى
 مشتركا خلفا لبعضهم ولا
 ولا دليلها لحكم الفرع ضم
 أو بخصوصه على المختار
 قطع بحكم أصلها أن ينتفى
 بكونها موجودة في الفرع
 على جواز علين تعنى
 صلاحه غير مناف قد سنح
 كيل بير فالتنافى ما وقع
 تكليف من عارض نفى الوصف
 صريحا أو ابتداء أصل ذا انتفى
 بالقدح في الوصف فييدى خله
 بشبه ان لم يكن للسبر أم
 بوصف الاستقلال في بعض الصور
 ييد تعرضا لتعميم ألم
 وصفك لم يكف اذا لم يك فا
 وقيل مطلقا وعندى المستدل

هنا قد انقطع جبل حُجَّتِه لعرفه بفقد عكس علته
 وحيث أبدى ذواعتراض ما خلف ما لم يسمي تعدد الوضع وكف
 فائدة الالغاء ما لم يبلغ من قد استدلل خلفا بغير أن
 يقول قاصرا أو المعنى رمى بالضعف من مظنة قد سلما
 خلفا لزاعميهما الالغاء المحل وقد كفى رجحان وصف المستدل
 تجرياً على منع تعدد رَفَض وباختلاف حكمة قد يعترض
 * ولو مع اتحاد ضابط جمع أصلا وفرعا فيجاب ان وقع
 باسقاطه لدى خصوص جاري في الاصل عن درجة اعتبار
 * أما اذا علة منع الربط وجود مانع وفقد الشرط
 فليس لازم وجود المقتضى وفق الامام خلف ما للجل رضى

﴿ مسالك العلة ﴾

مسالك العلة بدء المنتجى اجماعنا والثاني نص صرّحاً
 * مثل لعل كذا فلسبب ثم من أجل ثم جئت كي يهب
 اذا يجي أو كان ذا ظهور كاللام ذى الظهور فالتقديرى
 كلفظ ان كان كذا فبا فنا في لفظ شارع فراو عرفا
 فقها فغير عارف ومنه ان واذا وما مر من الحروف من
 الثالث الائمة والائمة أن يقترن الوصف الذى في اللفظ عن
 وقيل أو مستنبط بحكم ولو يرى مستنبطاً بالفهم *
 لو لم يكن أو النظير جائيا علة أضحى الاقتران نائيا

كحكمه بعد سماع وصف
 * لو لم يسقُ علة لما نفع
 بصفة مع ذكر ذين أو أحد
 أو نحو لكن أو منيا كالى
 وصف ومثل منعه أن يرتكب
 والجُلُّ لم بشرطوا أن ناسبه
 هذه بنفس الامر قطعا تشترط
 الرابع السبر مع التقسيم ذا
 ويبطل الذى صلاحه اتقى
 ويكف قول المستدل خضت لم
 قلت محل الاكتفا اذا ذكر
 وذا لمن ناظر لا للمجهد
 فالحصر والابطال ان قطعيا
 وحجة هذا لشخص ينظر
 ثالثها ان يك إجماعا على
 ذا ابن الجوينى رابع لمجهد
 وان يكن معترض قد أظهر
 ما كانوا يانه الاهليه
 والمستدل أبقى في استدلاله
 وذكره في الحكم وصفا يلقي
 ومثل أن فرق حكى ما وقع
 أو فرق استثناء أو شرط عقد
 ومثل أن يرتب الحكم على
 ما قد يفوت الذى الشرع طلب
 مومى اليه قات قالوا قاطبه
 فالخلاف بالنسبة للبادى فقط
 أن يحصر الاوصاف في أصل خذا
 فيتعين الذى تخلفا *
 أجد أو الاصل وداءها العدم
 هذا المقال ثقة اذا نظر
 فهو لظنه لزوما يعتمد
 قطعى والّا عُدّه ظنيا
 وللذى ناظر عدّ الاكثر
 تعذيل ذاك الحكم قام واقبلا
 فحسب قلت الآمدى ذايعتمد
 وصفا زيادة على ما ذكر
 أى انه يصلح للعلية
 حق يرى عجزه عن إبطاله

وقد يرى الوفاق بين ذين فيكتفى من مستدله بما
وطرق الإبطال منها يبدى ولو بذاك الحكم كالد كوره
وعد منها أيضا ان لا يظهرها وبكف قول المستدل خضت ما
فان يعد معترض انتحلا ليس لمن سبيله استدلال
لكن يُرجح سبره أن يُبدية الخامس الاحالة المناسبة
وحدّه تعيين علة بأن مع كونه من القوادح سلم
تحقق استقلاله بالامر أما المناسب فذو افاده
وقيل ما أوجب نفعا أو دفع بقوله ما لو على العقول
وقيل وصف ظاهر منضبط في العقل ما يصلح كونه قصدا
فان خفيا أو بلا ضبط نظر

على فساد ما عدا وصفين
أجراه من ترديده بينهما
بأن هذا الوصف وصف طردى
وضدها فيمن نحا تحريره
وجه مناسبة ما قد أهدرا
على المناسبة صبت موها
على المناسبة أيضا قد خلا
بيانها لانه انتقال
موافقا بحكمه في التعديه
ولاسم تخرج المناط آية
أبدى مناسبة ما قد اقترن
مثاله اسكار خمر وفهم
من فقد غيره بحكم السبر
لائم فعل العقلاء عادة
ضرّا أبو زيد له رسما وضع
عرض بادرته بالقبول
من ابتنا لحكم عليه بضبط
للشرع من مصلحة أو دفع ضد
ملازم وهو المظنة اعتبار

مقصود شرع الحكم يكفي إذ ورد
 محتملا سوى انتفاؤه رجح
 آية لقصد نسل والاصح
 دل على جوازہ بالقصر
 فان يفت قطعا فقال الحنفى
 میان ما ليس تعبدا جرى
 فى مشرق من مغربية وما
 مثاله استبراء من قد خرجت
 ثم المناسب ضرورى وما
 كالخلف للدين فنفس فالجبا
 وذا به مكمل فى الاثر
 حاجيه كالبيع والاجاره
 كالطفل يحتاج لنحو مريض
 قسما تحسينيه فواحد
 كسلب عبد رتبة الشهاده
 مناسب ان ذا اعتبار ألفى
 فى غير حكم فؤثر وان
 أن رتب الحكم على الوقف ولو
 فهو الملائم وان لم يعتبر

يقينا أو ظنا كبيع والقود
 كحد خمر ونكاح من نكح
 أن بهذين يرى التعليل صح
 يجوز مع ترفه للسفر
 معتبر فالجل لا وهو الوفى
 مثل لحوق نسب الذى يرى
 منه حوى تعبدا محتما
 عن ملكه وفى المقام وجبت
 حاجي فتعدينى الضرورى اتنى
 فنسب فالمال معه العرضا
 لحقه حد قليل المسكر
 وقد يكون للضرورى تاره
 مكمله مثل خيار البيع
 ليس له تعارض القواعد
 والثانى عارضها كالكتابه
 بالنص أو الاجماع عين الوصف
 لم يعتبر بدين بل قد كان من
 ذا باعتبار الجنس فى الجنس رأوا
 فان دليل دل انه هدر

فلا يمال به قلت وذا
 وحيث لا دليل أصلا مرسل
 وابن الجويني كاد مثله يسير
 ورده الاكثر مطلقا ورد
 فليس منه مصطلحي قطعي
 على اعتباره فحق قطعا
 ثم اشتراط قطعه من مذهبه
 وقال ان الظن حينما اقترب
 يسمى الغريب واتفاقا نبذا
 يسمى ومالك نحا مسجلا
 من بعد ما نادى عليه بالنكير
 جماعة ذا في العبادات فقد
 كلى ضرورى للدليل الشرعي
 وعده الحجة منه فرعا
 للقطع بالقبول لا القول به
 من رتبة القطعي فكأن قطع ذهب

(مسئلة)

والمناسبة جاء بخارمه
 راجحة أو بالسوى خلافا
 لانه في هل بقى مناسبه
 السادس الشبه وهو منزله
 والقاضى ذا مناسب بالتبع
 * قياس علة باجماع فان
 والصيرفى ذا أبى والشيرزى
 ونازع القاضى مع الشيرازى
 أعلاه قيس غلبة الاشباه
 فالبشبه الصورى قلت إن ذا
 مفسدة قد عارضتها لازمه
 للفخر قلت الخلف لفظا وافي
 أما امتناع عمل فقاطبه
 بين مناسب وطرده منزله
 ولاله بصر مع توقع *
 تعذر ابن ادريس حجة تعن
 قلت كذا القاضى أبى والمروزى
 قول الى ابن ادريس هذا العازى
 فى الحكم والصفة للمضاهى
 هو الذى امامنا قد نبذا

والفخر قال انما المعتبر
 فيما يظن علة للحكم أو
 الدوران أن يرى حكم يوم
 قليل لم يفد وقيل جزمي
 وليس يلزم الذي استدلا
 منه اعليته فان يرى
 رجح وصف المستدل التعدي
 ضرر لدى مانع علتين أو
 قلت فلو ناسب وصفه هنا
 الثامن الطرد وذا أن يقترن
 فالجل رده ومن تبعا
 ونوع تقريب قياس الشبه
 وقيل ان قارنه فيما خلا
 والفخر ذي مع كثرة مشهوره
 كرخي يفيد الجدلي لا الناظرا
 وصف يدل ظاهر أن عللا
 عن اعتبار ثم نيط بالاعم
 تحقيقك المناط ان للعلة
 كحقك النباش سارق بما

كون المشابهة ثم تحضر
 مستلزما لها وسابع رأوا
 قد دار مع وصف وجودا وعدم
 والمصطفى ظني وفاق الجم
 بيان فقد ما يكون أولى
 معترض أظهر وصفا آخر
 وان لهذا الفرع حاز تعدي
 لغيره فروع ترجيح نحو
 فبتقدمه قطعا بعني
 بالحكم وصف لم يناسبه ز كن
 قالوا مناسب قياس المعنى
 والطرد قياسه تحكم بهي
 فرع النزاع فنفيد وعلا
 وقيل يكفي قرنه في صورته
 ناسعها نقح المناط ذا يرى
 ثم اجتهاد لخصوص الوصف لا
 أو جذف الاوصاف الا الذام
 أثبت في فرض نزاع حلت
 تبدى وتخرج المناط قدما

عاشرها إلغاء فارق كما سريّة العبد تلحقُ الاما
وهو وطرد دَوْرَانُ ترجع معا لضرب شبه اذ تُجمع
للظن في الجملة أى من حجه من غير تعبير لوجه المصلحة
(خاتمة)

ليس تأني القيس بالوصف ولا المعجز عن افساد أن يعللا
ذليل عليه على الاصح في تين ثم خذ بيان ما قدح
(القوادح)

منها اختلاف الوصف دون الحكم وفق ابن ادريس ونقضا سم
ذوالرأى غير قاذح وسمى تخصيص علة وقيل فيما
تكون مستنبطة وقيل بل عكس وقيل قاذح مالم يحل
لما منع أو فقد شرط والاعم من فقهاثنا لهذا القول أم
وقيل مالا كالعرايا اعترضنا كل المذاهب وذا الفخر ارتضى
قلت وفيه البيضوى تلح جزما وذا باد وقيل يقدح
فيما أنت حاضرة وقيل في منصوصة الا بظاهر يفي
عاما ومستنبطة إلا اذا مانع أو فقد شرط فانبذا
والآمدى إن بدا التخلف مانع أو فقد شرط يؤلف
أو يك في معرض الاستثناء أو ان تكن منصوصة بجائى
لا يقبل التأويل لم يقدح عني الخلف معنوى لا لفظى بنى
خلف ففى الحاجب مما فرعا تعليل علتين قلت أوقعا

ذا ساهيا اذ انما اذا يعتدل
 خرم المناسبة بالمفسدة
 منع وجود علة أو انتفا
 من استدلال ولدى من اعتبر
 ولا لمعارضه أن يستدل
 ذا الجلل قلت وبه الفخر معا
 ثالثها للآمدى ان لم يرا
 أولى بقدرح فله ولو يدل
 محل نقض فوجودها منع
 لم يستمع على الصواب اذ رحل
 قلت نعم لو قال هذا المعارض
 أعني بدين علة دليلا
 ومنع استدلاله أيضا على
 ثالثها اذ لا طريق علما
 على الذى ناظر مطلقا يعن
 مستثنيات فعدا كاللذ ذكر
 وقيل إلا فى الآواتى استثنائيت
 أو أبهمت ونفيها انقض حتما
 والعكس قلت ناقض المعينه

فى عكس هذا وانقطاع المستدل
 وغيرها ثم جوابه أتى
 حكم اذا لم يعتقد ذا الانتفا
 نفي الموانع بيان ما حظر
 على وجود علة اذ ينتقل
 صاحب منهاج الوصول قطعا
 معترض له دليلا آخر
 على وجودها بوجود محل
 فقال خصمه دليلك اندفع
 من نقض علة لنقض اللذ دل
 أحد ركنيك لزوما منتقض
 لكان قوله إذا مقبولا
 تخلف الحكم على ما نقل
 أولى والاحتراز منه حتما
 والناظر آلا فى الذى اشهر من
 وقيل أوجب مطلقا ولو شهر
 أصلا ودعوى سورة قد عُبئت
 بالنفى والاثبات حيث عمما
 مثل يخلف الكيف وهى بينه

وَعِدَّةٌ مِنْهَا الْكُسْرُ وَهُوَ يَقْدَحُ
بَانَ فِي الْعِلَّةِ وَصِفٌ يُرْمَى
يَقَالُ فِي الْخَوْفِ صَلَاةٌ حَتْمًا
كَالْأَمَنِ يَعْتَرِضُ ذَا مَقْتَرَحٍ
فَلْيُبْدَأَنَّ بِقُرْبَةٍ فَيَنْقَضُ
أَوَّلًا فَلَا يَبْقَى سِوَى حَتْمِ الْقَضَا
دَلِيلُهُ فِي رَبَّةِ النَّفَاسِ
وَالْعَكْسُ فَاتْتَفَاءٌ حَكْمٌ لَا اتِّفَاءُ
فَابْلَغِ الشَّاهِدَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ
أَكَانَ مِنْ وَزْرِ عَلَيْهِ فَكَذَا
جَوَابُ قَوْلِهِ أَيَّاتِي أَحَدًا
وَقَادِحًا تَخَلَّفَ الْحَكْمُ يَقَعُ
وَبَاتْتَفَاءِ الْحَكْمِ لِسْنَا نَعْنَى
إِذَا عَدَمَ الدَّلِيلُ لَا يَسْتَلْزِمُ
تَأْثِيرُهُ أَى إِنْ هَذَا الْوَصْفُ
مَنْ تَمَّ ذَا بَقِيَسٍ مَعْنَى خَصٍّ مَعَ
وَجَاءَ فِي أَرْبَعَةٍ فِي الْوَصْفِ
مِثْلُ مَبِيعٍ غَيْرِ مَرْتِيٍّ فَانْحَظِرْ
لِكَوْنِهِ خِلَافَ مَرْتِيٍّ وَفَا

لِنَقْضِهِ الْمَعْنَى وَذَا مُصَحِّحٌ
أَمَّا مَعَ الْإِبْدَالِ مِنْهُ مِثْلُ مَا
فِيهِمَا الْقَضَاءُ فَلَا دَاءَ لَزِمَا
خُصُوصَ لَفْظَةِ الصَّلَاةِ يُطْرَحُ
بِمِثْلِ صَوْمٍ قَدْ قَضَاهُ الْحَيْضُ
وَلَيْسَ كُلُّ مَا لِيَذَالَهُ أَدَا
وَعِدَّةٌ مِنْهَا عَدَمُ الْعَكْسِ
عَلْتُهُ فَإِنْ مُقَابِلٌ وَفَى
أَرَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِيهَا أَبِي
لَا تَخْرُجُ الْحَدِيثُ فَادِرُ الْمَأْخُذِ
شَهْوَتِهِ وَالْأَجْرُ فِيهَا يَجِدُ
عِنْدَ الَّذِي لَعَلَّتَيْنِ قَدْ مَنَعَ
سِوَى اتِّفَاءِ عِلْمٍ بِهِ أَوْظَنُ
عَدَمَ مَدْلُولٍ وَمِنْهَا عَدَمُ
وَجْهِهِ مَنَاسِبَتِهِ لَمْ يَلْفَى
مُسْتَنْبِطُ صَحَّتِهِ خَلْفَ وَقَعٍ
بِكَوْنِهِ طَرْدًا وَالْأَصْلُ يَقْنَى
كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَا يَقُولُ لَا أَثَرَ
فَالْعَجْزُ عَنْ تَسْلِيمِهِ هُنَا كَفَى

فهو معارضة أصل ثم في حكم وذا ثلاث أضرب تنفي
 لانه اما عرا ذكره عن فائدة كقولهم فيمن علن
 بارتداد مشرك قد اتلفا مالا بدار الحرب ان يكلفا
 ضمانه كما يرى الحربى ودار حرب عندهم طردى
 فذكره فائدة ما جلبا اذ الذى يرى الضمان أوجبا
 وان بغير دار حرب وكذا من قد نفي فردّ للاول ذا
 لانه مطالب أن يظهر أو كان ذا فائدة تعتبر
 لأنه مطالب أن يظهر أو كان ذا فائدة تعتبر
 عدد أحجار لدى استعمار ضرورة كقول من يعتبر
 عن سبق عصيان خلت فالعددا عبادة تعاق بالاحجار
 فقوله عن سبق عصيان يرى فيها اعتبر مثل الجمار ترشدا
 لكنه لذكره للمعترض فى الاصل والفرع ممّا ما أثرا
 أو غير ربة ضرورة فان لم يغتفر يضطران قيل برجم ينتقض
 لم تغتفر هذا والا خلف ما بالضرورة تمن لم تغتفر
 فرضا فلم يحتج الى أن يجزى مثل بجمة صلاة تقفو
 فان فرضا قد أتى كالحشواذ اذن إمامنا مثلها كالظهر
 لكنه ذكره للتقريب لم تنتقض هذا بشئ لو نُبذ
 بينهما فالغرض بالفرض يرى للفرع بين الاصل تأ كيد الشبه
 كنفسها بغير كفء زوجت أشبه والرابع فى الفرع جرى

وهو نظير الشأن اذ لا أثرا
وللمناقشة في الفرض رجع
فيه النزاع بالحجاج والأصح
بنا سوى فرع عليه من قياس
في بعضها فليثبتن فيما بقي
وعد منها القلب دعوى أنما
فيها على ذا الوجه ان تقوما
صحته وقيل مطلقا بعد
وقيل افساد بعد مسجلا
وعند تسليم يرى معارضه
وقيل ذو زور على كل وله
تصحیح رأى ذی اعتراض اما
كقولنا في بيع من تفوضلا
فلا يصح مثل مالواشتری
أولا كلبث لا يكون بالذات
يقال في الصيام فيه لا يتم
ثانيها ابطال رأى المستدل
فما كفى أقل ما ينطلق
يقال بالتقدير بالربع امتنع

لقوله بغير كفاء ظهرا
ذا هو تخصيص لبعض ما وقع
يجوز ثالث يجوز ان صلح
أو قوله الحكم ثابت الاساس
اذ ليس ثم قائل بالفارق
به استدلال فعله حكما
من ثم معه أمكن أن تسلم
تسليم صحة لما له استند
ثم على المختار ذا تقبلا
وقادح ان يلف خصم رافضه
وهو لاحدى حكمتين الاولى
باطال رأى مستدل اما
عقد بغير عن ولاية خلا
يقال عقد فيصح كالشرا
عبادة مثل وقوف عرفات
شرطا كماذا في الوقوف قد علم
صراحة عضو ووصف مستقل
عليه اسم اذ بوجه يلحق
كالوجه أو بالالتزام ذا يقع

عقد معاوضة شئ فيصح
 يقال فالتحيار للرؤية لا
 ومنه خلف القاضى فيه يأنى
 طهارة بمائع فلا تجب
 فيستوى مائعا والجامد
 شاعده ضمن والله الى
 ليخرجن وهو أن يسلم
 كما يقول موجب القصاص في
 يقتل غالبا فلا ينافى
 يقال سامنا انعدام الانتفا
 وكثافتا وسيلة فلا
 يقال سامنا ولكن مالزم
 جميعها ثم وجود ما انقضى
 والمصطفى تصديق قول المعارض
 والمستدل ربما هنا سكت
 خشية منعها فقول موجبه
 وفي صلاحية إفضا الحكم
 وفي الظهور بالبيان الاربا
 الى المعارضة فيما فرعا

مع جهل ماء ووض مثل من تسبح
 بشرط اذ ذانى النكاح أهلا
 قلب المساواة كقول الحنفى
 نيتها كنجس فيقلب
 والقول بالموجب منها وارد
 ورسوله جواب ما خلا
 ما دل من على النزاع صمما
 قتل المثل عدا بما ينى
 قصاصه كالحرق فى الاتلاف
 بل لم قلت باقتضائه وفا
 بمنعه كالأذلة توسلا
 من الهزام مانع أن ينهزم
 من الشرائط لذا والمقتضى
 ما أخذى هذا الذى هنا عرض
 عن المقدمة ذو ما اشتهرت
 يأتى ومنها القدح فى المناسبه
 لقصده وفى انضباط العالم
 أجب ومنها الفرق وهو رجما
 أو أصلا وقيل فيهما معا

ثم الصحيح انه قدح ولو
 وانه تعدد الاصول لم
 قال المجيز ثم لو بالفرق فاه
 ثالها ان رام ثبت ما طلب
 وفي اقتصار مستدله على
 ثم فساد الوضع منها ألا
 مثل تلقى الخلف والتوسيع
 فقتلنا جنابة مشدّه
 ومنه كون الجامع اعتباره
 اجماعاً أو نصاً جواب ذين في
 منها فساد الاعتبار ان وفي
 وهو أعم من فساد الوضع
 بضم أو احدى المقدمات
 أو مشعر تركيبه بضد ما
 قدمه على الممنوع ان شاء أو
 بطعن أو تأويل أو معارضه
 ثبت منها منع تعليل المعد
 قبوله اثباته جواب تي
 كقولنا في عامه افطاره

قيل سؤالان كذا قوم رأوا
 يجوز وان جواز علتين ثم
 في أحد الاصول مع فرع كفاه
 بصفة الرجحان مع ظن غلب
 جواب أصل واحد خلف علا
 يرى الدليل للمقام أهلا
 والنفي من ضد لدي التفریع
 فينتفى التكفير مثل الرده
 ثبت في نقيض ما يختاره
 تقرير كونه كذا وقل بني
 للنص أو اجماعنا مخالفا
 قلت لو التعريض وافي الجمع
 أو بالقياس حكمه لا ياتي
 أمّ والاذا الأخص منهما
 أخره ثم جوابه رأوا *
 أو منعه الظهور فيما عارضه
 وبالمطالبة سموا والأسد
 ومنه عُدَّ وصف منع العلة
 بغير وطء انما الكفاره

للزجر عن وطء بصوم العبد
 يقال بل عن فطره الذي نذر
 الاختصاص وكأنّ المعتبر
 حقيقه ومنع حكم الأصل
 في كونه للمستدل قد قطع
 منعاً به الحجّة عُرِف البقعه
 قلت الذي وجد للشيرازي
 فان سمعنا اختياراً للمعتبر
 وقد يقال لا نسلم الذي
 ولم نسلم ان قيساً ينتمى
 بأنه معلل سلّمنا
 عليه سلّم ولا نسلم
 ولم نسلم أن يُعدّى سلّمنا
 يجاب ذى بدفعها بما وصف
 جواز ايراد المعارضات من
 ترتبت قال بما يستدعى
 لأن تسليمه بالتقديري
 وذكروا منها اختلاف الضابط
 أي عدم الوثوق بالذي جمع

فوجب اختصاصها كالحدّة
 جوابه تبين ان ما اعتبر
 ينقح المناط والذي اعترض
 واختلفت آراء أهل الفضل
 ثالثها الاستاذ ان لمن منع
 يعتبر الشيرازي قال منعه
 في سنده النص على الجواز
 اذا استدل عوده ليعترض
 قد عدّ حكم الاصل سلّمنا لذي
 اليه سلّمنا ولم نسلم
 ولم نسلم أن وصفاً عنى
 وجوده في أصله مُسلم
 وجوده في الفرع ان يُسلّمنا
 من طرق الدفع ومن ثم عرف
 نوع كذا عدة أنواع وان
 تسلّم ما يعلق حال الوضع
 ثالثها التفصيل في التقرير
 في الاصل والفرع لفقد الرابط
 جوابه بأنه قدرّ وقع

مشتركاً أو أن الأفضاء سوا
 والاعتراضات لمنع راجعه
 وإذا بأن يطلب ذكر معنى
 والمرتضى بيان هذين على
 بيانه استوى محامل أتت
 فالمستدل فقد ذين يظهر
 قيل بغير ماله احتمال ثم
 دفعا للاجمال لفقدان الجلال
 وهكذا التقسيم منها عهدا
 بين احتمالين فأرقى بالسوا
 والمصطفى وروده فيستمع
 ولو لوضع العرف أو قد ظهرا
 في الأحاد المراد بالعناية
 بل الدليل وهو أما قبل ما
 والاول أما جرّ داو بالمستند
 لم لا يكون هكذا وإنما
 وهو المناقضة للذ أبرمه
 غصب ومن حقق ليس يسمعه
 لكون حكمه تخلف اذن

ولا بالغاء تفاوت حوى
 يقدمها استفسار ذى المنازعه
 ما أجهل أو كان غريب المبنى
 معترض فلم يكلف بجلا
 يكفيه أن الأصل ما تفاوتت
 أو جابحتمله يفسر
 قبول دعواه ظهور ما يؤم
 في غيره فيه خلاف انجلا
 وهو أن يكون اللفظ قد تردد
 والاحد المراد بالمنع انزوى
 جوابه بأن ذا اللفظ وضع
 ولو ظهورا بقرينة ترى
 والمنع لا بعترض الحكايه
 ثم أو من بعد ما قد ثما
 وإذا كلا نسلم الذى اعتمد
 يلزم ذا لو كان هذا سلما
 والاحتجاج لاتفا المقدمه
 والثان اما أن يكون منعه
 فالنقض الاجمالى قلت ذاك ان

تختلف الحكم لوجه صدها من المقدمات بعضها مبهما
وان معينا فذا التفصيل أوفاه بالتسليم للدليل
ويستدل بالذي ينافي ثبوت مدلول لذاك وافي
فهو المعارضة أن يقول ما ذكرته وان يدل فاعلمنا
بأن عندي نفيه ويرتجع ذا مستدلا وعلى الذي منع
الدفع بالدليل ثم ان صدم بالمنع ثانيا بمثل ما علم
كذا لافحام المعال بان تقطعه المنوع أو الزام من
يمنع ثانيا الى ضروري أو ليقيني ينتهي مشهور

﴿ خاتمة ﴾

من ديننا القياس ثالث اذا حتما يرى ومن أصول الفقه ذا
خلف امام الحرمين ويقال لحكم ما يقاس دين ذي الجلال
السمعي القول ذا يعزى له ولا يجوز أن يقال قلله
رب العلا فرض كفاية وقر عينا على مجتهد له افتقر
قلت وندبا حيث لافي الحال بل انما افتقر في المال
وهو جلي وخفي فالجلى ما هو عن فارقه قطعا خلى
أو احتماله ضعيف والخفي خلافة وقيل هذا عد في
قسم الجلى والخفي فالشبه وذا الوضوح بين دين مرتبه
قيل الجلى الاولى المساوى ماوضح وذو الخفا الادون وهو مصطلح
ثم قياس العلة الذناله تصریحهم بها وذو الدلالة

ما جمعوا فيه بالآزم لها فآثر لها الحكم جملآ
وما بمعنى أصله الموافق فانه الجمع بتنى الفارق
* (الكتاب الخامس فى الاستدلال) *

دليل استدلالنا ذآ ما خلا نصا واجماعا وقيساد خلا
قياس الاقترانى والاستثنائى والعكس والدليل ذواتقاء
مثل الدليل يقتضى أن يحرمآ خوف فى كذا لمعنى عُدما
فى صورة النزاع فليبق على تحريره الذى له تأصلا
كذا انتفا الحكم لفقد مدركه كالحكم يستدعى دليل مسلكه
أو نحوهآ التكليف غافلا ولا دليل بالسبر أو الاصل جلا
كذا خلاف الجل نحوه قد وُجد مقتضى أو مانع أو شرط فُقد

* (مسئلة) *

الجلّ الاستقراء بالجزئى على كليه قطعا جلا ان كلا
أى كان بالكل سوى فرد النزاع وعد ظنيا اذا بالنقص شاع
أى كان بالا كثر واسم الاقرب الحاق فرد بالاهم الاغلب

* (مسئلة) *

أصحابنا استصحاب فقد أصلا ومقتضى العموم أو نص الى
أتى مغير وما شرعا حصل ثبوته بسبب له وصل
يحتج مطلقا به فى الشرع وقيل بل فى الدفع دون الرفع
وقيل بشرط أن لا يجتلا معارضا بظاهر أى مسجلا

وقبل بل حيث بظاهر غلب فقبل مطلقا وقبل ذو سبب
ليخرج البول غير ما عهد وهو كثير فتغيرا وجد
وشك والحق سقوط الاصل ان قرب عهده والا لم ين
نمت لا يحتاج باستصحاب لحال اجماع لذي اضطراب
خلقا لما نجل سريج بصطفى والمزني والامدى والصيرفي
اذن استصحاب أهل الشان ثبوت أمر في الزمان الثاني
لكونه ثبت فيما عبرا لنقد ما يصلح ان يُغيرا
أما ثبوته في أول لان يكون ثانيا فمقلوب يعن
وقد يقال فيه لو لم يكن ذا اليوم ثابتا في الامس قدعني
لكان غير ثابت فيقتضى اعمالنا استصحاب أي حالة المضي
أن لا ثبوت الآن وهو باطل فدل ذا الآن الثبوت حاصل

﴿مسئلة﴾

ولا يطالب بالدليل من نفي ان ادعى لما ضروريا وفا
وحيث لا طالب في القول الاجل والاخذ بالاقل قد مضى وهل
يجب بالاخف أو مالا تقل أولا وجوب قلت ذاعندي العلي

﴿مسئلة﴾

هل كان طه قبل بعثه على تعبد بشرعة فقبل لا
وقبل بل نعم فقبل موسى آدم نوح الخليل عيسى
وقيل ما ثبت شرعا خلف والمصطفى في كل هذا الوقف

وبعدها منع قلت قيل يرسخ ما لم يرد من شرعنا ما ينسخ
 ﴿مسئلة﴾

حكم المضار وذوات النفع قد مراعى الحكم قبل الشرع
 وبعده الصحيح أن أصل ما ينفع حلّ ضده أن يحرم
 من ذلك الشيخ الامام استثنى أموالنا بقوله طه الاسنى
 إن دماءكم لاخر الخبر قلت وفي استثنائه هذا نظر

﴿مسئلة﴾

من جملة الادلة استحسان ردّوه واحتج به النعمان
 مفسر ذا بدايل يظهر في النفس والتعبير عنه يقصر
 رد بان كان تحقق اعتبر قطعا والا فهو قطعا قد هدر
 وبعده عن قياس لاشدّ ولا خلاف في قبول انعقد
 أو عادة ردّ بأن حقا فقد قام دليلها والا فترد
 فان ير استحسان الخلف وقع فيه فمن قال به فقد شرع
 والشافعى اذ رأى استحسان ان خلف في مصحفنا والخط عن
 مكاتب يروم الانفكاكا من نجمة فليس ذا من ذا كا

﴿مسئلة﴾

قول الصحابي على صحابي ليس بحجة بلا اضطراب
 كذا السوى الشيخ الامام ماعدا تعديا قلت بالفخر اقتدى
 تمت في تقليده قولان ان لم يدون لامن النقصان

وقيل حجة على قيس فان بين صجابين خلف يستبين
فكديلين وقيل نقصا فهل على ذا للعموم خصصا
قولان قلت اخترت لا اذا انجلى ان الامام في القياس اختار لا
وقيل هذا حجة ان انتشر وقيل ان خالف قياسا معتبر
قلت لذا القول جلا برهانا بأنه الحق فتي برهانا *
وقيل مع قياس تقريب عضد وقيل قول شيخنا الصحيح فقد
وقيل قول الخلفاء الاربع وعن فتي ادريس غير الرابع
أما وفاق الشافعي زيدا فلدليل قام لا تقليدا *

﴿مسئلة﴾

الهامنا اي قاع شئ في الخلد يثلج صدرنا له اذا ورد
به ينقص الرب بعضا وفقه وليس حجة لفقدان الثقة
بخاطر الأ من الموصوف بعصمة خلفا لبعض صوفي

﴿خاتمة﴾

نماله القاضى الحسين يدعى رد القواعد الى ذى الاربع
لا برفع اليقين شك والضرر يزال بالمشقة اليسر انجر
نحكم ما يجرى من العوائد وقيل والامور بالمقاصد

﴿الكتاب السادس في التعاديل والتراجيح﴾

تعادلا في قاطعين امنع كذا امارتان باطنا في المجتذا *
قلت أجاز الجهم اما في نظر ذى الاجتهاد واقع ذا ما انمظر

فان تجوزه فظن ان جرى
أو في الوجوب خيرة يحال
قلت على الثالث جمع حاوي
وان أتى قولان عن مجتهد
وان ممّا نصّ فإلى به بدا
وقع في بضعة عشر موطن
ثم أبو حامد ان الاقيسا
قلت وقد رجح هذا النووي
فان يقف يوقف وان لم يعرف
نظيرها فقله المخرج
ان له ذا مطلقا لا ينسب
ومن معارضه نص القطب
احدى الامارتين ان تقوى
حتم وقال الباقلاني غير ما
وخير البصرى فيهما وان
ترجيح قطامى على قطامى امتنع
وان أتى التأخير بالآحادى
وكثرة الدليل مما رجحا
وانه العمل بالذين قد

فالوقف أو تساقط أو خيرا
وفي السوى تساقط أقوال
للقاضى والامام والبيضاوى
تعاوبا فأخرا له استند
مشمّر ترجيح والّا ردّدا
الشافعى وهو دليل الاعتنا
ما خالف النعمان قال اعكسا
وقيل بالنظر زن وهو القوى
ان له قول والكن نص في
فيها على الاصح ثم الاروج
لكن مقيدا بقيد يُعرب
نظيره تنشا طرق الصحب
للعمل الترجيح ذاتى الآقوى
رجح ظنا فهنا ما حتما
بالظن تقوى ذى وهذه تمن
اذ لا تعارض الاخير قد رفع
يعمل به لظننا القياد
وكثرة الروات فيما صححا
تعارضاه وبه من وجه فقد

أحب من الغاء واحد منهما ولو لسنة كتاب صDMA
 ولا يقدم عليها مثل ما هي على الكتاب لن تقدما
 خلفا لزاعميهما فان يرى معذرا فانسح بما تأخرا
 وان تقارنا فتخيرًا ترى مع ذلك الترجيح قد تعذرا
 وان يكن جهل بتاريخهما وغاز نسخ قالى غيرهما
 رجع وان لم يمكن النسخ هنا فحكمكم فيما اتفرا
 وان عموم بين هذين استقر فمثله فى آخر التخصيص مر

(مسئلة)

رجح بقعه من روى ولغته ونحوه وضبطه وفطته
 وورع وعلو سنده ولوروى المرجوح لفظ مسنده
 ويقظة وعدم ابتداء عدالة بادية الشيع
 وكونه بالاختبار زكى أو غالبا فى عدد المزي
 وكونه ذا نسب معروف وقيل أو بشيرة موصوف
 تزكية صريحة على العمل بما روى والحكم بالذى نقل
 وحفظ مروي وذكره السبب معتمد للفظ دون من كتب
 وبظهور طرق اكتساب سماعه من غير ما حجاب
 ومن أكابر الصحابي وذكر ذا قلت كالاستاذ مطلقا هدر
 نالها فى غير أحكام النساء حرًا وهذا قلت أيضا وكسا
 ومتأخر الهدى وقيل لا بل من تقدم ومن تحملا

مكلفا وغير من يدلس وغير ربّ اسمين قد يلبس
 مباشرة وصاحب القضية ومبرزا بلفظة مرويه
 وكونه الاصل له ما أنكرنا وكونه ضمن الصحيحين يُرى
 والقول والفعل فنقررنا سنع فصاححة لا الزيد فيها في الاصح
 وما يُرى لازيد ذا تضمّن والقرشى لفظه والمدنى
 ومشعر برفع شان المصطفى وما به الحكم بتعليل وفا
 وسابق تعليله فيما يُحس حكما وهذا النقشوانى عكس
 وما به تهديد أو توكيد وما عموما مطلقا يفيد
 على أخى السبب الا في السبب والعام الشرطى في القول الأحب
 قدّم على نكرة منفيه وهذه قدّم على البقية
 والجمع ذو التعريف فاق من وما قلت سوى الشرطين ذا منهما
 والكل ما الجنس معرفا فضل لأنه العهد قريبا احتمل
 قالوا وما لم يك خص أرجح لكن عندى عكسه ورجحوا
 أقل تخصيصا وآلاقتضا على اشارة إيماء وذان فضلا
 مفهومى الكلام والموافق على المخالفة جاءت فايقه
 وقيل عكسه وما ينقل عن أصل لدى الجمهور مثبت السنن
 ثالثها هذا وفاق في المساق رابعها الا طلاقا والعناق
 والنهي فاق الامر يأتى يقهر اباحه والأولين الخبر
 وخبر الحظر على الاباحه يرجح الثالث لا رجاحه

والسكرو والوجوب كل قدر جرح ونافى الحد على القوى وما تقديم وضى على التكليف كذاك وفق مرسل أوصاحب فى المرتضى ثالثها فيما على بالنص فيه رابع ان انجلى وقيل الا أن يخالفهما زيد فرائض وقس شبيها ثم معاذ وعلى ويلى ورجح الاجماع نصا ورجح اجماع كل المسلمين أشرف والمنقضى الا وان واللذما سبق وقيل مسبوق الخلاف أقوى وسو بين المتواترين فى ثالثها هى ورجح القياس وكونه على طريق القيس وكونه علته قطعية وكونها مسلكتها يروى أسد وقيل لا الذاتى ذور جمان

ندبا وندب المباح فى الاصح معناه معقول والاقوى متمى وما على وفق الدليل يوفى أوطية أو أكثر المذاهب وفق الصحابي حيث ممن فضلا لاحد الشيوخن وفقا مسجلا فيه معاذ حلا او محرما الشافعى ووفق زيد فيها فى غيرها معاذ المولى على اجماع صحب المصطفى غير اسنح من الذى فيه العوام خالفوا فيه خلاف من سواها أحق وقيل هناك بهذا يسوى كتابنا وسنة فى الاعرف بقوة الدليل فى حكم الاساس أى فرعه وأصله من جنس أو أنها أغلب فى الظنية وما بأصلين على ما بأحد ورجح الحكمة السمعانى

وكونها أقل أوصاف بدت . وقيل عكس ما احتياطا اقتضت
 في الفرض ماعموها الاصل استحق وما على تعليل أصله اتفق
 وما اصولا وافقت على التي قد وافقت أصلا فقط تعلت
 وقيل والتي توافق اخرى ان جاز علنان أعلى قدرا
 وثابت العلة بالاجماع فالنص قطعين ثم راعي
 هذا بظنيين والمراتب إيمارهم فالسبر والمناسب
 فشيبه فدوران قيل بل نص فاجماع وقيل المقتبل
 الدوران فتناسب سنج قياس معنى ذا دلالة رجح
 غير مركب عليه ان قبل وعكس الاستاذ وهو ذا قبل
 وصف حقيقي فما للعرف أم فالشرع ذي الوجود ثم ذي العدم
 بسيطه فضيدها مثاره باعثة قدم على الاماره
 مطرد منعكس فما اطرد فقط على منعكس فيها فقد
 في قاصر منها وذات تعديه مذاهب ثالثها ذو تسويه
 قولان في ذات فروع أكثرا مع التي يحوى فروعا أندرا
 ومن حدود السمع قدم أعرفا على الذي يكون حاله خفا
 ذاتيه صريحه الأعم ما يُسمع أولفته قد عمتا
 وما طريق كسبه جا أظهرها ثم المرجحات لن تنحصرا
 مثارها غلبة الظن وقد مر كثير قبل ذا فلم يعد

﴿ الكتاب السابع في الاجتهاد ﴾

الاجتهاد بذل كل الوسع في نظر لدرك حكم شرعي
 وأهله، الفقيه هالك مسلكه
 يدرك معلوما بها ذو الفهم
 وقيل ما منه ضروريا يُعد
 ثالثها الآ الجلي عرفا
 ذو الرتبة الوسطى أصولا نحوا
 وعارف من الكتاب السامي
 وان يكن لم يحفظ المتونا
 صارت له غذى العلوم ملكه
 مارسها بحيث قوة حوى
 واعتبر الشيخ الامام أى لأن
 ذى صفة فى ذى الايقاع
 ذا النسخ أسباب النزول ان خبر
 ذا الضعف ذا الصحة حال نقله
 وفي زماننا كفى رب النظر
 علم الكلام ليس شرطاً بل ولا
 ولا ذكورة وتحرير كذا
 قلت وفي مجيء ذا الخلاف نظر
 في نظر لدرك حكم شرعي
 البالغ العاقل أى ذو ملكه
 وقيل ان العقل نفس العلم
 فقيه نفس وان القياس رد
 دليل عقل وبه قد كلما
 بلاغة ولفة ليقوى
 وسنة مواضع الأحكام
 وشيخنا الامام أن يكون
 جل مباني شرعنا قد أدركه
 تفهمه ما صاحب الشرع نوى
 يوقع الاجتهاد لا لأجل أن
 خبرته مواقع الاجماع
 شرط تواتر وآحاد الخبر
 أعنى رواية السنة المعتزله
 رجوعه الى أئمة الاثر
 فروع فقه اذ هو اللذ حصلا
 عدالة على الأصح مأخذاً
 اذ لا محل هاهنا له ظاهر

وليبحثن عن المعارض وعن
قلت وهذا البحث ان يحتمل
فان يرد بحتمه يحتمل على
ودونه مجتهد المذهب جا
على نصوص لآمامه ترى
ذا متبحر بجيد الترجيح
وجاز الاجتهاد للنبي
ثالثها في الحرب والآراء
اما القضا فيه قطعاً قد يقع
وجاز في زمانه على الاصح
وقيل أو سوى صريح تالي
وأنه وقع ثالث نفا

قرينة تصرف عما ثم عن
لكنه أولى لما تقدم
مستشعر تعارض فيما انجلي
وهو الذي أهل أن يخرجوا
ودونه مجتهد الفتيا جرى
جاز تجزى الاجتهاد في الصحيح
ثم وقوعه على القوى
قلت محل الخلف في الافتاء
والحق في اجتهاده الخطأ اتضع
ثالثها باذنه إذناً صرح
لمن نأى خامسها للوالى
لحاضر رابعها قد وقفا

﴿مسئلة﴾

وأحد المصيب في العقلي ومن
كفره والجاحظ ثم العنبري
فقبل مطلقاً وقبل أطلقاً
وقيل زاد العنبري فصوباً
إجماعاً قبلهما ما اعتقدا
فالشيخ والقاضي محمد أبو

بنفيه الاسلام أخطأ أئمن
مجتهد العقلي من ائمه برى
في مسلم فقط وهو المتقى
مجتهد العقلي قلت قد أبى
أما التي القاطع فيها فقد
يوسف ثم ابن سريج صوبوا

كلاً وقال الأولان نستقد ذا الحكم تابعا لظن المجتهد
 باقون ثم مالوا الله حكم فيها لكان حكمه به انبرم
 ومن هنا قلوا أصاب حتما من جهة اجتهاده لا تحكما
 وفي ابتداء لا انتهاء والراشد وفق الجماهير المصيب واحد
 وللاله قبل ما يجتهد حكم فقليل لا دائل يرشد
 والمرضى أن له أمارته وأنه مكلف أصابته
 وأنه مخطئه لا يأنم لعذره بل أجر سمي يفهم
 أما التي القاطع فيها أمّا فواحد فيها المصيب جزما
 وقيل بل على الخلاف اللذوضح ولا تؤتم مخطئا على الاصح
 وحينما قصر ذو اجتهاد قائمه بالاتفاق بادي

﴿مسئلة﴾

الاجتهاد حكمه ان ينقضا قطعا فان خالف نصا مرتضى
 أو ظاهرا جازا الجلا ولو يعد قياسا أو قضى بغير ما اجتهد
 أو غير ما امامه بالنص ماز غير مقلد سواء حيث جاز
 ينقض ولو بالاولى قد نكح ثم تغير اجتهاد والاصح
 تحريمها كذا آجرين مقلدا تغير اجتهاد من قد قلدا
 قلت وعندي إن بصحة حكم فاقض فلا كما به الهندي جزم
 ومن تغير اجتهاده طفا أعلم مستفتيه ايكففا
 قلت وذا يلزم قبل العمل وهكذا بعد اذا أوجب حل

وما به عُيِّلَ لَن يَنْقُضَ وَلَا يَضْمَنُ المَتَلَفُ ان تَحْوَلَا
لغَيْر قاطع وذا القيد اعتبر فيما به بين من الحكم ذكر

﴿مسئلة﴾

يجوز أن يقال للنبي أو عالم مجتهد وفي
أحكم بما تشا يكن مرضيًا وذا يكون مدركا شرعيًا
بسمي تفويضًا وأما الشافع ردّد قبل في الجواز واسع
وقيل في الوقوع والسماحى يجوز للنبي دون الثانى
ثم على الجواز فالخيار لم يقع وفي تعليق أمر انبرم
بمخيرة المأمور جا تردّد قلت المعين الجواز يُعْضَدُ

﴿مسئلة﴾

بأخذ قول الغير من لا يعرف دليله تقليدنا يُعرَف
يلزم غير ذى اجتهاد قيل إن له استقامة اجتهاده تبين
قلت وذا الشرط الذى قد اطلقا فى عالم للاجتهاد ما ارتقى
ومنع الاستاذ فى القواطع تقليده وقيل ذا العلم امنع
ولو سوى بمجتهذ أما اذا للحكم ظنّ باجتهاد فذا
* حرّم عليه أنه يقلّد كذا لذي الاكثر من يجتهد
قلت عني من لا اجتهاد أهلا لكنه اجتهاده ما أعملا
نالتها يجوز للقاضى فقط رابعها ان كان فى العلم أخطأ
وعند ضيق الوقت قال الخامس فيما يخصه أجاز السادس

﴿مسئلة﴾

اذا تكرر ماله ذا اجتهدا وما اقتضى الرجوع قد تجدد
 وللدليل الاولى ما قد ذكر وجب قطعا ان يجدد النظر
 كذا اذا لم يتجدد قلت ما حكى خلافا وهو جار فيهما
 لا ذا كرا له كذا مستغنى عامي ولو مقلدا للميت *
 فتقع التي أفاد ثانيا فهل يعيد ذا السؤال الماضي

﴿مسئلة﴾

تقليد مفضول أجز على الاحد ثالثها المختار للذ ذا اعتقد
 فاضلا أو مساويا ومن هنا بحث عن الأرجح ما تعينا
 فان يكن رجحان شخص بعقد قلده لا غيره اذ لم يفد
 وراجح علما يفوق من رجح في ورع لدى اجتماع في الاصح
 تقليد ميت جاز والامام لا ثالثها بفقد حي للبلا *
 قلت بهذا قطع للذ أصله رابعها قال الصفي ان تقلد
 مجتهد في مذهب الذي هلك فيه أحال الفرض بالذي سلك
 اذالكلام في الذي عنه انضبط فلا يحى ما الصفي قد شرط
 وجوزوا استفتاء شخص قد عرف بأنه بوصف آلافا متصف
 أو ظن أى بشرة تقوى له بين العدا بالعلم والعدالة
 وبانتصابه مع استفتا ولو يكون قاضيا وقيل قد أبوا
 ذا في المعاملات لامن جهلا وليجب البحث على ما فضلا

عن علمه قلت الاصح هاهنا الاستفاضة عن البحث غنى
 ٥ فانه يجزئه ظهور عدالة وذا هو المشهور
 وأنه خبر واحد كفي أهلية قلت اذا ذى عرفا
 للعامى أن يقول للشيخ الذى افتاء بين ما لذا من مأخذ
 مسترشدا ثم بيانه وجب ان لم يكن يخفى عليه ما طلب
 مسئلة

لمن لتفريع وترجيح رقى ولو سوى صحب اجتهاد اطلقا
 إفتاؤه بمذهب المجتهد علم مأخذا عليه يستند
 ثالثها ذا عند فقد المجتهد رابعها ولو سوى راق وجد
 عن ذى اجتهاد ربما الوقت خلا وذا الحنابلة منع مسجلا
 وابن دقيق العيد ما لم يُن قواعد الشرع انقراض الزمن
 والمصطفى وقوع هذا ما عهد والعامى ان بفتوى مجتهد
 عمل فى حادثة فليس له فى مثلها الرجوع عما عمله
 قلت عليه أجمعوا وقيل بل مجرد الافتاء يازم العمل
 وقيل بالشروع فى الاتيان وقيل ان يلتزم السمعاني
 ان وقعت فى نفسه صحته قلت وهذا ينبغي نصرته
 وابن الصلاح ان نظير أعدما فان تجد فخيرن بينهما
 وجاز فى خلافها فى الاعدل رجوعه لقول غير الاول
 وأوجب وجوده فى الأمكن ملتزماً لمذهب معين ٥

أرجح أو سوى فينبغي انتحا السمي في اعتقاده ذا أرحمجا
وهل له الخروج منه قلت قد أجاز هذا الرافعي فليعتمد
ثالثها يمتنع الخروج في بعض المسائل وفي بعض يفي
قلت عني بعضا به عمل مع ذوما به عمل فالتخلف رجع
قولين ' اذ رجوعه عما عمل به باجماع كما مر حظل *
تتبع الرخص لا تجوزى خلف أبي اسحاق أعني المروزي
قلت وفيما قاله عندي نظر في الرافعي انه له حظر

(مسئلة)

هل في أصول الدين تقليد يقع خلف وقيل نظر فيه امتنع
والأشعري عنه لا يصح ايمان من قلد والاصح
قول القشيري ان هذا مفترى عليه والتحقيق ان كان جرى
أخذ بغير حجة مع ضعف بشك أو وهم فليس يكفى
أو كان ذاك باعتقاد جازم فانه كاف سوى أبي هاشم
فليجزم العقد بأن العالم ذا له الحدوث جاء وصفا قائما
ذو صانع ليس له معاند وذلك الله الاله الواحد
والواحد الشيء الذي لا ينقسم ولا بوجه ما يشبه ينقسم
والله جل ذودوام وقدم مالوجوده ابتداء وعدم
حقيقة الخالق للعقائى تخالف المحققو الطرائق
لم تعلم الآن وفي المعاد هل يمكن أن نعلمها خلف حصل

ليس بجوهر ولا جسم ولا
 ولا زمانا أى ولا مكانا
 أحدث ذا العالم لا لينفعه
 ولم يكن يحدث بابتدائه
 فعال ما يريد من رشد وغي
 القدر الذى قضاء فى الازل
 قدرته لكل مقدور تصل
 * فيعلم الدقائق الجزئية
 وكل ما علم أنه يقع
 بقاءه جلّ بلا بدايه
 فلم يزل بأسمائه الكريمه
 ما دل فعله عليها كل تى
 تنزيه نقص من كلام وبصر
 وما كتابنا والسنة قد
 منه الذى معناه باد وجلى
 وهل يفوض منزهين أو
 قلت وبالتفويض اذن السلف
 مع اتفاقهم بأن ان يقدحا
 ان تقصد التعريف للقرآن
 بعرض ما زال وحده علا
 كلاً ولا قطراً ولا أوانا
 من حاجة ولو بشا ما اخترعه
 فى ذاته من حادث فذاعه
 ليس كمثل من الاشياء شى
 خيرا وشرا منه بالخلق نزل
 وعلمه اكل معلوم شمل
 كعلمه الحقائق الكليه
 أراد ما لا وقوعه امتنع
 ومستمرّاً لا الى النهايه
 وبصفات ذاته العظيمة
 ارادة علم حياة قدرة
 سمع تعالى قلت فى البقا نظر
 أثبتته من الصفات يُعتقد
 تنزيهه عند سماع المشكل
 ينجح للتأويل رأيين رأوا
 والأخذ بالتأويل رأى الخلف
 ان يجهل التفصيل من قد انتحى
 فهو كلام ربنا النفسانى

ليس بمخلوق وذا ينطلق حقيقةً بلا مجاز يُرمق
 يُقرأ بالألسن في الصدور يحفظ يكتب في السطور
 يجزي على طاعته الثواب كذا على عصيانه العقاب
 الا اذا غفر غير الشرك له تعالى لصريح المسلك
 اثابة العاصي وأن يُوجعا بالنكر من عذابه المطيعا
 ويؤلم الدواب والأطفالا ووصفه بالظالم استحالا
 يراه مؤمنون في القيامة وهل يرى الآن وفي المنامه
 قلت أرى الامكان فيهما أسد أما الوقوع يقظة فالجل رد
 نعم لطفه وقعت على الجلى ووقعت في النوم لابن حنبلى
 قضى سعيدا لسعيد أزلا وعكسه الشقى فلان يبدا
 ومن جرى في علمه أن يلقي بالموت مؤمنا فليس بشقى
 لم يزل الصديق منه بالرضا أعده لكل أمر مرتضى
 رضا محبة سوى إرادته مسيئة قلت كذا أراده
 ومذهب الجمهور وهو الأسنى ان جميع هذه بمعنى
 رازقنا والرزق ما ينتفع به ولو كان حراما يقع
 يده الهدى مع الاضلال أى خلق الهدى كما الضلال
 والاهتدا الايمان والتوفيق أن يخلق للطاعة قدرة البدن
 وخلق طاعة فتى الجوينى وضده الخذلان بالرأين
 والالطف ما للعبد عنده يقع صلاحه أخرى بفعل ما يقع

والختم والطبع الا كنه اعدد خلق الضلالة بقلب المبعّد
ولجعل ما هيات ممكن ضبط ثالثها مركباتها فقط
أرسل جلّ رُسُلَهُ للخلق بالمعجزات الباهرات الصدق
وخصّ طه أنه لهم ختم وأن بعثه جميع الخلق غم
قلت انتفا البعث الى الملائك أقوى بل الاجماع في هذا حكي
فضله على الأنام الملائك فالانبياء بمد فالملائك
قلت الخواص اذ عوام البشر أفضل من عوامهم في الأشهر
معجزة خارق عادة قرن به التمحدي ومعارض أمن
تحدّ الدعوى والايمان يرى تصديق قلبه وان يعتبر
بلا الشهادتين نطقاً إن قدر ذا شرط أو شطر تردّد صدر
اعمالنا الجوارح الاسلام وحيث لا ايمان لا تقام
وقال في الاحسان سيد البشر أن تعبد الله كأنك الخير
والفسق لا يزيل ايماناً ومن هلك ذا فسق بايمان قرن
نحت المشيئة فاما نفعه ثم النعيم أو سماح رحمه
إما بمحض الفضل أو معه حبي شفاعته النبي أو غير النبي
أول شافع وأولى أحمد والموت قبل أجل لا يوجد
قلت رأى الكعبي أن من قتل ذو اختلاس وهو رأي ما قبل
والنفس بعد الجسم تبقى ثم هل تفني لدى البعث تردّد حصل
وماله الشيخ الامام قد ذهب لأبدًا قولان في عجب الذنب

والمزني عنه تصحيح البلا
 قلت له نجل قتيبة قفا
 حقيقة الروح النبي أمسكا
 كرامة الولي حق حاصله
 لنحو فرع دون والد وأن
 رأي لأستاذ وهذا فاسد
 وما نكفر امرأ يبدعته
 ولا نجوز الخروج أصلاً على
 وعندنا أن عذاب القبر حق
 والحشر والصراط والميزان
 وما عليهما فلم يطرأ فسا
 وزاجب على الانام قولاً
 وما على الرب العلي شيء وجب
 نعتقد المعاد بالأجسام
 وأن خير أمة المختار
 حقيقة الصديق والخلافه
 فعمر الفاروق ثبت الولي
 وبرأ الله العليم عائشه
 نمسك عن تشاجر الصحابه
 من ذين والحديث قد تأولا
 والأخذ بالحديث أحرى بالوفا
 عن كشفها فلائق أن نتركها
 قال القشيري وليست واصله
 يحيى ميتا قلت قد حكى عن
 إذ هو انكار لما يشاهد
 من أهل قبلة الهدى أي شرعته
 سلطاننا وذو اعتزال فصلاً
 مع سؤال ملكيه اللذ حق
 نار الجنان مخلوقان الآن
 ولا على من فيها قد أسكنا
 نصب امام أي ولو مفضولا
 ومحض فضل ماعليه قد كتب
 حقاً يقينا بعد ذا الاعدام
 من بعده رفيقه في الغار
 بالحق وهو ابن أبي قحافة
 عثمان ثم المرتضى المولى على
 فيكفر الرامي لها بفاحشه
 كلا نراه محرراً ثوابه

والشافعي مالكا نعمان مع
سفيان الثوري الامام أحمد
والاشعري المكتبي أبا الحسن
وكيف لا وهو امام السنة
طريقة الجنيد في التصوف
* مما الذي عرفانه لنفع
أنّ الأصح المستبان زينه
وقال غيره كثير منا
والفيلسوف عينه في الواجب
الممكن المعدوم لا شيء ولا
ثان لدى أكثرهم ذا أما
وأن أسماء الاله الحسنى
ومؤمن أن شاء ربّي يحكي
* وأنه تلذذ الكفار
وأنّ ماله يشار بأنا
قلت المناسب وأن النفسا
نمت ذا واه وأبضا ناقضا
والجوهر الفرداي الجزء الذي
وأنه لا حال بين ذي العدم

اسحاق الاوزاعي داود الورع
باقى الأئمة على نهج الهدى
نراه في الدين على أوفى سنن
وحافظ الدين بأوفى جنه
وصحبه قويمه التصرف
ولا يضرّ جهله في الشرع
أنّ وجود كل شيء عينه
قلت لدى التحقيق هذا الاسنى
قد فعلى أول ذى المذاهب
ذات وليس ثابتا كذا على
وأنه الاسم هو المسمى
قصر على التوقيف أعنى الاذنا
لخوف سوء الختم لا للشك
لحض الاستدراج لا الابران
الهيكल المخصوص أعنى البدنا
الهيكل المخصوص أى ماحسا
لامساكه عن نفسنا فيما مضى
لا يتجزأ ثابت فيما احتذى
وذى الوجود خلف ما القاضى حكم

وابن الجويني قلت لكن انتخبنا
 مع الاضافات أمور تعتبر
 ما عرض بعرض يقوم
 ولا محلين يحل في الأصح
 وانه المثلان كالضدين لا
 دون الخلافين وأما ما جرى
 أنهما على الوجود اجتماعا
 وأنه أحد شقي ممكن
 يحتاج للسبب وينبغي على
 من أثر الى المؤثر بما
 تركب أو أول فعال
 قلت اقضى هذا علو الاول
 قيل المكان سطح حار بطنا
 وقيل بعد ذو وجود معلى
 وقيل مفروض وذا البعد الخلا
 ذا كون جسمين تباعدا وما
 وجوهر قد قيل في الزمان
 قلت ارتضى الامام ذا ولفلك
 وقيل بل حركة لفلكه
 رجوعه عنه وأن السبيا
 في الذهن لا ذاتا وجودا استقر
 ولا زمانين معا يدوم
 قلت الجواز الفخر في الاولى لمح
 يجتمعان في الوجود مسجلا
 بينهما تناقض فلا يرى
 ولا معا عن الوجود ارتفاعا
 ليس به أولى بقاء الممكن
 أن علة احتياج ما انجلى
 امكانه أو الحدوث أوهما
 والثان شرطه وذا أقوال
 لكن لدى الجمهور ثانيها العلى
 مس من المحوى سطحا علنا
 ينقد فيه بعد ذات الجسم
 ثم الخلاء جائز وقيل لا
 بينهما شئ بما يمسهما
 جرد لا جسم ولا جسماني
 معدل النهار بعضهم سلك
 وقيل بل مقدار تلك الحركة

واختير قرن متجدد وهم
 * ازالة لذلك الابهام
 وانه من الاعراض يخلو جوهر
 ويتناهى بعد كل جوهر
 * علته في وقتها والمجتي
 ذى مطلقا ثاتها الرتبة
 اما التقدم عليه مرتبه
 وحصر اللذة في المعارف
 وهي لدى ابن زكريا عدي
 وقبل ذى ادراك ما يلائم
 قلت الصواب أن هذه تعد
 * قابلها الالم ثم ما يجمع
 أو ممكن لان ذاته مضت
 في خارج أو اقتضت أن بعد ما
 * خاتمة *

أول واجب على المكلف
 وقال الاستاذ المؤدى من نظر
 وابن الجويني قال وابن فوركا
 قلت جرى ذا الخلف لفظا آيلا
 معرفة الله يبرهان وفي
 لها وقال القاضي أول النظر
 القصد للصحيح منه مدركا
 بعد ذى مقاصد أو وسائل

وصاحب النفس الآتية رباً
 ومن يكون عارفاً بربه
 فخاف وارتجى فصار صاغياً
 فارتسب المأمور والنهي اجتنب
 فكان جل سمعه مع البصر
 وصار لله ولياً ان سأل
 وساقط الهمة لا يُبالى
 وفوق جهل الجاهلين يجهل
 فدونك الصلاح أو فسادا
 سعادة أو شقوة نعيما
 وزن بشرع خاطراً فان خلا
 فان من الوقوع لا الايقاع في
 وان يك استغفارنا يغتفر
 من ثم قال السهر وردى اعمالا
 مستغفراً وان يكن منهيما
 فانه نفسى أو شيطاني
 حديث نفس كف عن لسانى
 قلت وفي مجرد العزم أحكما
 أتمارة خالف وجاهدتها وان

بها عن السفساف والعلى حنا
 تصور ابتعاده من قربه
 لما يقول آمراً وناهياً
 فعنده سيده له أحب
 ويده كل به صح الخبر
 أعطاه سوئله وان لا ذكفل
 بما اتعنى من طرق الوبالى
 وفي رباق المارقين يدخل
 قربا من الله أو ابتعادا
 فى منزل البقاء أو جحيمها
 مأموره بادر فذا من ذى العلا
 منهية خشيت لا توقفى
 مثله فأننا نستغفر
 وان تخف عجباً فداوى الخللا
 فاحذر فليس فعله مرضيا
 فان تمل فافزع الى الديان
 وعمل والهم مغفوران
 بائه والعزم ما قد صمما
 فمات تب فان أبت أن تطمئن

وحجة في غيرها استلذاذا
 فاذا كرهموم هاذم اللذات
 أولقنوط فاخش مقت الرب
 وما حوى رحمته والكرم
 تحقيقها اقلاءه في الحال
 مع تلافى حق استطاعه
 سحت ولو من بعدها قل
 مع دوم اصرار على غير ولو
 وان شككت هل النهى ينتمى
 ومن هنا قال الجوينى لو حصل
 ذا الغسل فيه ثالث أو رابع
 بقدرة الاله مع ارادته
 أعطاه قدرة بها استطاعا
 فالله جل خالق لا مكسب
 لاجل ذا القدرة فيما صححوا
 وأنه المعجز الذى يُخَالِلُ
 تقابل الضدين لا كالمملكة
 ورجعت طوائف اكتسابا
 وثالث يقول هذا اختلفا
 أو كسلا يستحوذ استحوذا
 وفجأة الزوال والفوات
 واتل عليها آى غفر الذنب
 وأعرض التوبة وهى الندم
 وعزم أن لاعود فى المال
 وان بخلق فهنا اطاعه
 عن دينه ولو صغير الزلل
 كان كبيرا حسبما الجلل رأوا
 أو هو مأمور فامسك تسلم
 شك له فى حالة الوضوء هل
 يترك فعله وكل واقع
 خلاق كسب العبد من بدايته
 أن يتولى الكسب لا الابداعا
 وعنده بعكس هذا منتسب
 لعمل الضدين ليست تسليح
 وصف وجودى لها يقابل
 مع عدم كما الحكيم سلكه
 وآخرون تركنا الاسبابا
 أى باختلاف الناس وهو المصطفى

من ثم قبل قصدك التجريد مع
 خفية وعكسه المخطاط
 وقد بجى الشيطان باطراح
 في صورة الاسباب أو بكسل
 ومن يوفق الإله يبحث
 في الكون الا ما أراده ولا
 الا اذا أراده تعالى
 وقد أن القول على المطاوب
 والحمد لله الكريم ظاهرا
 ثم سلام وصلاة الرب
 ما هطل السحب بوبل وكفا
 داعية الاسباب شهوة تقع
 عن ذروة بها العلى يناط
 جانب رب الناس كالنصاح
 وممن في صورة التوكل
 عن ذين علما بأن لا يحدث
 ينفعنا عرفانا بما انجلا
 جدا ومجدا وسما جللا
 منقحا موضح الاسلوب
 وباطنا وأولا وآخرا
 على النبي وآله والسحب
 وحسبنا الله تعالى وكفى

(تم البدر اللامع)